



كلية الحقوق
قسم الاقتصاد والمالية العامة

بحث بعنوان

تطور معدلات التضخم في الاقتصاد المصري خلال الفترة ١٩٩١-٢٠٢٠م

مقدم من الباحث

ماهر عبدالوهاب حامد أبو زيادة

باحث دكتوراه في الحقوق

تحت اشراف

الاستاذ الدكتور / عصام حسنى محمد عبدالحليم

أستاذ الاقتصاد والمالية العامة ووكيل كلية الحقوق للدراسات العليا والبحوث- بكلية الحقوق جامعة بنها.

الاستاذ الدكتور / أحمد مصطفى معبد

أستاذ الاقتصاد والمالية العامة- بكلية الحقوق جامعة بنها.

١٤٤٢هـ - ٢٠٢٠م

أيدى مجموعة صغيرة لا تشكل إلا نسبة ضئيلة من السكان، مما يعكس آثاره الاقتصادية السلبية على المستويات المعاشية للسكان حيث أصبح التضخم ظاهرة يعيشها الاقتصاد يوميًا بكل مؤثراتها وانعكاساتها على النشاط الاقتصادي^(٢).

وتعد مشكلة التضخم ذات أبعاد اقتصادية وسياسية واجتماعية ، وأدى تزايد معدلات التضخم في مصر إلى تنامي ظاهرة الدولار حيث فقد المدخر الثقة في عملته المحلية ، وبنشأ التضخم عن الإفراط في الطلب النقدي أو ضغط التكلفة وذلك بزيادة الأجور عن معدل الزيادة في إنتاجية العمل أو قد ينشأ عن عوامل هيكلية مثل تغير الأسعار النسبية نتيجة التغير الهيكلي الاقتصادي وعدم قابلية الأسعار الاسمية للانخفاض واستجابة عرض النقود لارتفاع الأسعار^(٣). كما يعد التضخم ظاهرة نقدية يترتب عليها انخفاض قيمة العملات وارتفاع الأسعار ومن ثم يترتب علي السلطات النقدية التحرك عندما تتغير عناصر التكلفة خاصة عند ارتفاع الاجور بمعدل يفوق زيادة الانتاجية أو عند زيادة أسعار الطاقة أو الزيادة المفرطة في أسعار الواردات سواء بسبب التضخم المستورد أو بسبب خفض العملة الوطنية^(٤).

لذا قسمنا هذا البحث إلى مبحثين على النحو التالي:

المبحث الاول: التضخم الاقتصادي.

المبحث الثاني: أنواع وأسباب التضخم وإجراءات الحد منه.

المبحث الأول

التضخم الاقتصادي

قد أصبح التضخم وعدم استقرار الأسعار مسار اهتمام السياسات الاقتصادية، في العقود الأخيرة، كذلك كيفية التحكم في التضخم ومسبباته. وقد أكد فريدمان في مقولته الشهيرة: إن التضخم دائمًا وفي كل الاحوال ظاهرة نقدية، فلا يوجد تضخم في اقتصاديات المقايضة، وبالتالي فأهم مصادر التضخم هو العرض النقدي، وعلاجه يكمن في السياسة النقدية ودورها في إحداثه. وبالرغم من تعدد أهداف السياسة النقدية وتعارضها أحياناً، إلا أن هناك اتفاقاً واسعاً بين الأكاديميين ورجال البنوك المركزية على أن استقرار الأسعار هو الهدف النهائي طويل الأجل للسياسة النقدية والمتقدم على غيره من الأهداف^(١).

(١) عباسي نصيرة، تأثير التضخم في التحليل المالي للمؤسسة، رسالة مقدمه لنيل شهادة الماجستير، فرع تسيير، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، ٢٠٠٤-٢٠٠٥، ص أ .

(٢) محمد طاهر نصير، باسم محمد اللوزي، التضخم في الأردن ، أسبابه وآثاره (١٩٨٠-٢٠٠٦)، مجلة الدراسات المالية والتجارية، تصدرها كلية التجارة - جامعة بنى سويف، العدد الثاني، ٢٠٠٧، ص ١٨٧.

(٣) خالد بن عبدالله بن محمد المصلح، التضخم النقدي في الفقه الإسلامي ، رسالة دكتوراه ، كلية الشريعة، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٤، ص ٩١.

(٤) عصام حسنى محمد عبدالحليم، الوسيط في النظريات الاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة بنها، ٢٠١٨ ص ٢٣٢.

أولاً: مفهوم التضخم الاقتصادي:

لقد تعددت تعريفات التضخم في الأدب الاقتصادي فيقصد به أنه "اتجاه مستوى الأسعار الدائم نحو الارتفاع" ويعرف أيضاً على أنه زيادة مستمرة في المستوى العام للأسعار خلال فترة زمنية معينة، فارتفاع أسعار السلع الناجم عن تحسن نوعيتها أو تذبذب أسعارها خلال السنة نتيجة لعوامل موسمية لا يعتبر تضخماً، فالتضخم يعني ارتفاعاً عاماً في تكاليف المعيشة نتيجة لعوامل محلية أو خارجية مقاساً بوحدة النقد المحلية^(١)، أو أنه هو زيادة كمية النقود بدرجة تنخفض معها قيمة النقود: أي ارتفاع مستوى الأسعار، كما عرف بأنه الارتفاع المستمر والملموس في المستوى العام للأسعار في دولة ما، ويعرف أيضاً بأنه "حركة الارتفاع العام للأسعار. أو أنه الحركات العامة لارتفاع الأسعار الناشئة عن العنصر النقدي كعامل محرك دافع أو أنه حالة يوجد فيها حركة تصاعديه مستمرة في المستوى العام للأسعار أو التي سيوجد فيها حركة تصاعديه مستمرة لولا وجود الرقابة المباشرة على الاسعار^(٢).

(١) منى محمود حسين إبراهيم محمد عليوة، استقرار الأسعار كهدف للسياسة النقدية في مصر، رسالة مقدمة للحصول على درجة

الماجستير في الاقتصاد، جامعة الزقازيق، كلية التجارة، قسم الاقتصاد، ٢٠٠٩، ص ح.

(٢) يوسف فالح الحنيطي، أثر التضخم المستورد على التضخم المحلي والتجارة الخارجية في الأردن، رسالة مقدمه لنيل درجة الماجستير

في الاقتصاد، جامعة اليرموك، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، قسم الاقتصاد، ١٩٩٦، ص ص ١٤ ، ١٥.

(٣) سعيد هتهات، دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر، رسالة مقدمه لنيل شهادة الماجستير في العلوم

الاقتصادية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة قاصدي مرياح، ورقلة، كلية

الحقوق والعلوم الاقتصادية، قسم علوم اقتصادية، ٢٠٠٥/ ٢٠٠٦، ص ٣١.

كما يعرف التضخم في الادبيات الاقتصادية المختلفة بكونه يمثل ارتفاعاً مستمراً في المستوى العام للأسعار بما يؤثر سلباً على مستويات القوة الشرائية للفاعلين الاقتصاديين، ووفقاً لهذا التعريف فلا بد كي يحدث التضخم أن تحدث زيادات مستمرة في المستوى العام للأسعار تشمل عدداً كبيراً من السلع التي تهم شرائح واسعة من المستهلكين، ومن ثم يستبعد من هذا التعريف أية زيادات مؤقتة في المستوى العام للأسعار أو أية زيادات سعرية تخص سلع بعينها دون أخرى. ويعتبر التضخم ظاهرة قديمة جديدة، تشكل في الوقت الحاضر تحدياً كبيراً، نالت هذه الظاهرة اهتماماً متزايداً منذ بداية عقد السبعينيات، وعلى وجه الخصوص في سنة ١٩٧٤، حيث أصبح التضخم أكثر حدة وانتشاراً، ورافقه معدلات مرتفعة للبطالة. أدى وجودهما معاً إلى بروز مشكلة اقتصادية جديدة سميت بالكساد التضخمي (Stagflation)، تميزت بانتشارها العالمي مما حدا بالبعض إلى القول أن التضخم أصبح ظاهرة عالمية لصيقة بالحياة الاقتصادية وتظهر بنسب متفاوتة في مختلف دول العالم مهما اختلف نظامها الاقتصادي^(١).

ونظراً لما للتضخم من أثر سواء كان ذلك على توزيع الدخل القومي، أو على تقويم المشروعات، أو على ميزان المدفوعات، أو على الكفاية الإنتاجية، ونظراً لما تولده ظاهرة التضخم من آثار اجتماعية بحيث يزداد الفساد الإداري وتنتشر الرشوة وتزداد هجرة الكفاءات الفنية للخارج، وتزداد الصراعات بين طبقات المجتمع، وكل ذلك أدى إلى الاهتمام الكبير بظاهرة التضخم، وإلى البحث عن أهم الأسباب المؤدية إليها. وكان التركيز على جانب واحد من جوانب التضخم في القرن التاسع عشر وهو (التضخم النقدي) بحيث إذا ازداد عرض النقود بالنسبة إلى الطلب عليها انخفضت قيمتها، وبعبارة أخرى، ارتفع مستوى الاسعار، وإذا ازداد الطلب على النقود بالنسبة إلى عرضها ارتفعت قيمتها، وبعبارة أخرى انخفض مستوى الاسعار. ثم جاءت تحليلات الاقتصادي (كينز) حيث ركز على العوامل التي تحكم مستوى الدخل القومي النقدي، وخاصة ما يتعلق بالميل للاستهلاك، وسعر الفائدة، والكفاءة الحدية لرأس المال. وهكذا توصل (كينز) إلى أن التضخم هو: زيادة حجم الطلب الكلي على حجم العرض الحقيقي زيادة محسوسة ومستمرة، مما يؤدي إلى حدوث سلسلة من الارتفاعات المفاجئة والمستمرة في المستوى العام للأسعار. وبعبارة أخرى تتبلور ماهية التضخم في وجود فائض في الطلب على السلع، يفوق المقدرة الحالية للطاقة الإنتاجية. وفي النصف الثاني للقرن العشرين ظهرت المدرسة السويدية الحديثة، بحيث جعلت للتوقعات أهمية خاصة في التحليل النقدي للتضخم، فهي ترى أن العلاقة بين الطلب الكلي والعرض الكلي لا تتوقف على خطط الإنفاق القومي من جهة وخطط الإنتاج القومي من جهة أخرى، أو بعبارة أدق تتوقف على العلاقة بين خطط الاستثمار وخطط الادخار^(٢).

وللتضخم تأثيرات اقتصادية كبيرة وبخاصة إذا كان هذا التضخم غير متوقع بالنسبة للفاعلين الاقتصاديين حيث يؤدي التضخم إلى إعادة توزيع الدخل الحقيقي بحيث يستفيد منه الفاعلون الاقتصاديون الذين تزيد دخولهم النقدية بمستويات أكبر من معدلات ارتفاع الأسعار، في حين يخسر فاعلون اقتصاديون آخرون ممن تزيد دخولهم النقدية بمعدلات أقل من معدلات ارتفاع المستوى العام للأسعار أو تظل ثابتة مثل أصحاب الدخول وأرباب المعاشات^(٣).

(١) هبة عبد المنعم على محمد، ديناميكية التضخم: دراسة مقارنة مع إشارة خاصة للاقتصاد المصري، دراسة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الاقتصاد، بدون تاريخ، ص ٣.

(٢) مركز أضواء للبحوث والدراسات الاستراتيجية، التضخم (ماهيته - مفهومه - أشكاله - كيفية قياسه - آثاره) ١٩٩٧م، ص ٨٣.

(٣) هبة عبد المنعم على محمد، مرجع سابق، ص ٧، ٨.

ثانياً: تطور ظاهرة التضخم في مصر خلال الفترة من ١٩٩٠ - ٢٠٢٠:

لقد شهد الاقتصاد المصري خلال الفترة من ١٩٩٠ - ٢٠٢٠ موجة حادة من ارتفاع الأسعار وتزايد معدلات التضخم ومما لاشك فيه أن هذا الارتفاع في معدلات التضخم الذي شهده الاقتصاد المصري يعود في جزء منه إلي الإفراط النقدي الذي أدى إلي زيادة الطلب الكلي بمعدل أسرع من الزيادة في الإنتاج، وفي جزء آخر منه إلي الاختلالات الهيكلية التي عاني منها الاقتصاد.

بالإضافة إلي ما سبق أدى تزايد تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية إلي زيادة ما تتحمله الموازنة العامة من أعباء مالية سنة بعد أخرى وخاصة في ظل اتجاه الدولة إلي تحمل الأعباء المالية للوحدات الاقتصادية والتوسع في الخدمات الاجتماعية والصحية والثقافية المترتبة علي الزيادة السكانية، فضلاً عن تزايد أعباء نفقات الدفاع والأمن والنفقات التحويلية كإعانات الدعم ورفع مستوي المعيشة، بالإضافة إلي قيام الدولة بتحديد سعر اجتماعي لبعض السلع بغرض التخفيف من حدة الارتفاع في الأسعار، وكان من نتائج ذلك زيادة أرقام الإنفاق العام في الموازنة، ومن ثم زيادة العجز في الموازنة العامة للدولة وتغذية الضغوط التضخمية وزيادة حدتها. ولذلك فإن تخفيض معدلات التضخم واستقرار الاسعار من الاهداف المحورية لبرنامج الاصلاح الاقتصادي، ويوضح الجدول رقم (١) تطور معدلات التضخم خلال الفترة من ١٩٩٠ حتي ٢٠٢٠ في مصر، والذي يمكن تمثيلة بيانياً في الشكل رقم (١) ^(١).

(١) أحمد رمزي محمد عبد العال، معدلات الدولة وفاعلية السياسة النقدية في مصر، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في اقتصاديات التجارة الخارجية، كلية التجارة وإدارة الأعمال، قسم الاقتصاد والتجارة الخارجية، جامعة حلوان، ٢٠١٠، ص ١١٢.

جدول رقم (١)

تطور معدلات التضخم (الرقم القياسي لأسعار المستهلكين في حضر الجمهورية) في مصر
خلال الفترة من ١٩٩٠ م إلى عام ٢٠٢٠ م

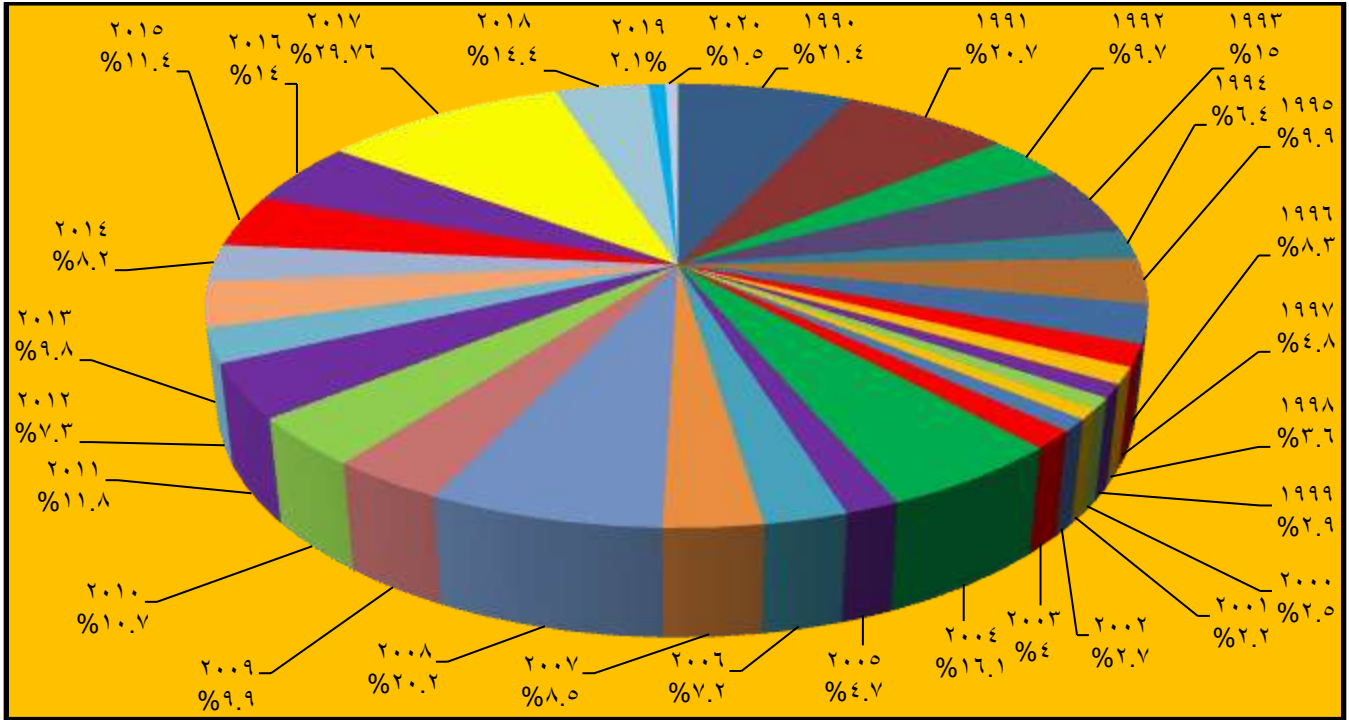
معدل التضخم %	في نهاية يونيو
٢١.٤%	١٩٩٠
٢٠.٧%	١٩٩١
٩.٧%	١٩٩٢
١٥%	١٩٩٣
٦.٤%	١٩٩٤
٩.٩%	١٩٩٥
٨.٣%	١٩٩٦
٤.٨%	١٩٩٧
٣.٦%	١٩٩٨
٢.٩%	١٩٩٩
٢.٥%	٢٠٠٠
٢.٢%	٢٠٠١
٢.٧%	٢٠٠٢
٤%	٢٠٠٣
١٦.١%	٢٠٠٤
٤.٧%	٢٠٠٥
٧.٢%	٢٠٠٦
٨.٥%	٢٠٠٧
٢٠.٢%	٢٠٠٨
٩.٩%	٢٠٠٩
١٠.٧%	٢٠١٠
١١.٨%	٢٠١١
٧.٣%	٢٠١٢
٩.٨%	٢٠١٣
٨.٢%	٢٠١٤
١١.٤%	٢٠١٥
١٤%	٢٠١٦
٢٩.٧٦%	٢٠١٧
١٤.٤%	٢٠١٨
٢.١%	٢٠١٩
١.٥%	٢٠٢٠

المصدر: من إعداد الباحث بالاستعانة بالمراجع والتقارير الآتية: أحمد محمد عادل عبد العزيز، أثر سعر الفائدة على التضخم في ظل برنامج الإصلاح الاقتصادي في مصر (دراسة قياسية)، جامعة الأزهر، كلية التجارة، بنين، قسم الاقتصاد، ص ١٤٤.
* من عام ٢٠٠٧ حتى ٢٠١٦ البنك المركزي المصري التقرير السنوي. أعداد وسنوات متفرقة.
* من عام ٢٠١٧، ٢٠١٩، ٢٠٢٠ النشرة الإحصائية الشهرية للبنك المركزي المصري، أعداد وسنوات متفرقة.

* عام ٢٠١٨ البنك الاهلي المصري- النشرة الاقتصادية العدد الثاني يونيو ٢٠١٨، المجلد الثامن والستون ، ص ٣٩.

شكل رقم (١)

معدل التضخم (الرقم القياسي لأسعار المستهلكين في الحضر) في مصر من عام ١٩٩٠ الي عام ٢٠٢٠



المصدر: من إعداد الباحث بالاستعانة بمراجع الجدول السابق رقم (١٨).

ويتضح من الجدول رقم (١) والشكل رقم (١) السابق ذكرهما أن معدلات التضخم اتجهت للانخفاض بشكل عام خلال فترة الإصلاح الاقتصادي في مصر (من ١٩٩١ م حتى ٢٠٠١ م) أما عن الارتفاعات في هذا المعدل خلال الفترة من (١٩٩١ م حتى ٢٠٠٦ م) فكانت كالتالي:

- (١) ارتفاع معدل التضخم خلال السنة المالية ١٩٩٣/١٩٩٢ إلى ١٥% مقابل ٩.٧% في السنة السابقة عليها؛ ويرجع ذلك إلي أن هذه السنة قد شهدت العديد من التصحيحات السعرية بهدف الانتقال التدريجي من الاسعار الاجتماعية إلي الاسعار الاقتصادية^(١).
- (٢) ارتفع معدل التضخم خلال السنة المالية ١٩٩٥/١٩٩٤ إلى ٩.٩% مقابل ٦.٤% في السنة السابقة عليها وكان ذلك نتيجة تأثر زراعات الوجه القبلي بالسيول إلي جانب ارتفاع الأسعار العالمية وتأثر الأسعار المحلية بها^(٢).

(١) البنك المركزي المصري، التقرير السنوي، ١٩٩٣/١٩٩٢، ص ٦٨.

(٢) المرجع السابق، ص ٦٩.

(٣) ارتفع معدل التضخم خلال السنة المالية ٢٠٠٢/٢٠٠١ إلى ٢.٧% مقابل ٢.٢% في السنة السابقة عليها؛ ويرجع ذلك إلى زيادة السيولة المحلية (ارتفعت السيولة المحلية بمعدل ١٥.٤% مقابل ١١.٦% في السنة السابقة عليها كما زاد المعروض النقدي بمعدل ١١.٩% مقابل ٧.٥% في السنة السابقة عليها) بالإضافة إلى انخفاض سعر صرف الجنيه المصري أمام العملات الأخرى وما تبع ذلك من زيادة تكلفة الاستيراد فضلاً عن زيادة تكاليف الإنتاج؛ بسبب ارتفاع أسعار فائدة الاقتراض إلى ١٤.١% مقابل ١٣.٥٧% في السنة السابقة عليها.^(١)

(٤) ارتفع معدل التضخم خلال السنة المالية ٢٠٠٣/٢٠٠٢ ليصل إلى ٤% ويعزي ذلك في جانب منه إلى أثر تعويم سعر صرف الجنيه المصري اعتباراً من ٢٩/١/٢٠٠٣ فضلاً عن ارتفاع أسعار العديد من السلع المستوردة^(٢).

(٥) واصل معدل التضخم ارتفاعه خلال السنة المالية ٢٠٠٤/٢٠٠٣ ليصل إلى ١٦.٥% في نهاية يونيو ٢٠٠٤ ومن العوامل التي ساعدت على اشتعال التضخم في هذه السنة ارتفاع تكلفه الاقتراض إلى ١٥% وزيادة مستويات الدين العام المحلي لتمويل الإنفاق العام المتزايد على البنية الأساسية (إنفاق بدون إيرادات إلا بعد فترة طويلة مما غذي التضخم السعري) وارتفاع تكاليف الإنتاج بسبب انخفاض سعر صرف الجنيه المصري بالإضافة إلى ارتفاع معدلات الإنفاق الخاص^(٣).

(٦) فقد ارتفع معدل التضخم في مصر طبقاً لتقرير البنك المركزي خلال السنة المالية ٢٠٠٥/٢٠٠٦ إلى ٧.٢% مقابل ٤.٧% في السنة السابقة عليها؛ بسبب تصاعد أسعار الأقسام المكونة للرقم القياسي (لأسعار المستهلكين في الحضر) وعلى رأسها قسم الطعام والشراب الذي يمثل حوالي ٤٠% من الرقم العام؛ حيث ارتفعت أسعاره بمعدل ١١.٦% مقابل ٤.١% في السنة السابقة عليها كنتيجة أساسية لزيادة أسعار كل من الخضراوات بمعدل ٣١.٣% مقابل تراجع بمعدل ٠.٥% في السنة السابقة لأسباب موسمية وزيادة صادرات بعض المنتجات كالبطاطس (مما أدى إلى انخفاض المعروض المحلي منها) وزيادة أسعار الالبان والجبن والبيض واللحوم بسبب انخفاض المعروض نتيجة مرض انفلونزا الطيور وتأثر اللحوم الحمراء بالزيادة في أسعار الدواجن. ويرجع نجاح برنامج الإصلاح الاقتصادي - نسبياً - في تخفيض معدلات التضخم خلال معظم فترة الدراسة إلى اتباع سياسات نقدية انكماشية؛ أدت إلى حالة من الركود الاقتصادي بدءاً من السنة المالية ١٩٩٦/٩٥ بمصاحبة التضخم (تضخم ركودي) مما شوه هذا النجاح بل وجعل منه فشلاً في إدارة الاقتصاد^(٤).

ويتضح أن معدلات التضخم كانت تتسم بحالة من عدم الاستقرار خلال الفترة من (٢٠٠٧م حتى ٢٠١٦) أما عام ٢٠١٧ اتجهت معدلات التضخم للارتفاع بشكل ملحوظ فكانت كالتالي:

(١) البنك المركزي المصري، التقرير السنوي ، ٢٠٠١/٢٠٠٢، ص ٧١.

(٢) البنك المركزي المصري، التقرير السنوي ، ٢٠٠٢/٢٠٠٣، ص ٧١.

(٣) البنك المركزي المصري، التقرير السنوي ، ٢٠٠٣/٢٠٠٤، ص ٧١.

(٤) البنك المركزي المصري، التقرير السنوي ، ٢٠٠٥/٢٠٠٦، ص ٦٠.

- (٧) ارتفاع معدل التضخم خلال السنة المالية ٢٠٠٦/٢٠٠٧ إلى ٨.٥% مقابل ٧.٢% في السنة السابقة عليها؛ ويرجع ذلك الارتفاع إلى التداعيات اللاحقة لصددمات العرض المرتبطة بتخفيض الدعم المخصص لبعض المنتجات البترولية، وكذا بمرض أنفلونزا الطيور الذي أصاب الثروة الداجنة وأدى إلى نقص المعروض منها وتضاعف أسعارها، وامتد هذا التضخم ليشمل أسعار اللحوم والأسماك، فضلاً عن أسعار العديد من السلع الأخرى، هذا بالإضافة إلى ارتفاع الأسعار المصاحب لتحسن معدل النمو الاقتصادي^(١).
- (٨) استمر الاتجاه التضخمي لمعدل التضخم خلال السنة المالية ٢٠٠٧/٢٠٠٨ إلى ٢٠.٢% مسجلاً أعلى مستوى له منذ أوائل التسعينات مقابل ٨.٥% في السنة السابقة. ويعزى التضخم الملحوظ في معدل التضخم أساساً إلى عدة عوامل لعل من أهمها الزيادات المتتالية في أسعار السلع الغذائية تأثراً باستمرار تضخم أسعارها العالمية، فضلاً عن انتقال أثر الزيادة في أسعار تلك السلع للعديد من السلع الأخرى. وقد ساعد على ذلك انخفاض درجة الاكتفاء الذاتي من المواد الغذائية وبالتالي زيادة الواردات منها^(٢).
- (٩) شهدت السنة المالية ٢٠٠٨/٢٠٠٩ تراجعاً ملحوظاً في معدل التضخم السنوي، حيث اقتصر على نحو ٩.٩% مقابل ٢٠.٢% في السنة السابقة. ويعزى التراجع الملحوظ في معدلات التضخم أساساً إلى انخفاض مساهمة مجموعة الطعام والشراب (تمثل ٤٣.٩% من إجمالي الرقم العام) في معدل التضخم الكلي لتقتصر على ٥.٧ نقطة مئوية، مقابل ١٢.١ نقطة خلال السنة المالية السابقة^(٣).
- (١٠) ارتفاع معدل التضخم خلال السنة المالية ٢٠٠٩/٢٠١٠ إلى ١٠.٧% مقابل ٩.٩% في السنة السابقة عليها؛ ويرجع ذلك الارتفاع إلى تضخم مساهمة مجموعة الطعام والشراب في المعدل المذكور لتصل إلى ٨.٩ نقطة مئوية مقابل ٥.٧ نقطة مئوية. ويرتبط ارتفاع مساهمة مجموعة الطعام والشراب بزيادة معدل التضخم بها ليصل إلى ١٨.٥% خلال سنة التقرير مقابل ١٢.٢% خلال السنة المالية السابقة. ورغم انخفاض الأسعار العالمية للغذاء خلال سنة التقرير بمعدل ٤.٨% فإن ذلك لم يحد من ارتفاع معدل التضخم في تلك السنة، وهو ما يعكس ضعف استجابة الأسواق المحلية للتغيرات في الأسعار العالمية للغذاء، خاصة في حالة اتجاهها نحو التراجع^(٤).
- (١١) استمر الاتجاه التضخمي لمعدل التضخم خلال السنة المالية ٢٠١٠/٢٠١١ ليصل إلى ١١.٨% مقابل ١٠.٧% في السنة السابقة. وقد تركز هذا الارتفاع أساساً في زيادة مساهمة مجموعة الدخان والمكيفات في معدل التضخم الكلي (١.٥ نقطة مئوية مقابل لا شيء). حيث ارتفع معدل التضخم الخاص بها ليلعب ٦٩.٩% (مقابل لا شيء). إثر قرار زيادة الضرائب على الدخان بنسبة تتراوح بين ٤٠% و ٥٠% اعتباراً من أول يوليو ٢٠١٠. وارتفعت أيضاً مساهمة مجموعة الطعام والشراب (٧.٨ نقطة مقابل ٧.١ نقطة)، والتي يمثل الوزن النسبي لها ٣٩.٩% من الرقم القياسي العام. كما ارتفعت مساهمة مجموعة التعليم (١.١ نقطة مقابل ٠.٤ نقطة).

(١) البنك المركزي المصري، التقرير السنوي، ٢٠٠٦/٢٠٠٧، ص ٦٠.

(٢) البنك المركزي المصري، التقرير السنوي، ٢٠٠٧/٢٠٠٨، ص ٦٠.

(٣) البنك المركزي المصري، التقرير السنوي، ٢٠٠٨/٢٠٠٩، ص ٥٨.

(٤) البنك المركزي المصري، التقرير السنوي، ٢٠٠٩/٢٠١٠، ص ٦١.

ويرتبط ارتفاع مساهمة مجموعة الطعام والشراب بزيادة معدل التضخم الخاص بها إلى ١٩.٠% خلال سنة التقرير مقابل ١٨.٦% خلال السنة المالية السابقة. وجاءت هذه الزيادة تأثرًا بارتفاع الأسعار العالمية للغذاء بمعدل ٣٢.٩% خلال العام المنتهى في يونيو ٢٠١١. وقد حد من ارتفاع معدل التضخم السنوي لهذه المجموعة، الانخفاض الملحوظ في معدل زيادة الأسعار العالمية للسلع الغذائية في الربع الأخير من سنة التقرير^(١).

(١٢) شهدت السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١ انخفاضًا في معدل التضخم السنوي. ليصل إلى نحو ٧.٣% مقابل ١١.٨% في السنة السابقة. وقد تركز هذا التراجع أساسًا في انخفاض مساهمة مجموعة الطعام والشراب في معدل التضخم الكلي لتصل إلى ٤.١ نقطة مئوية مقابل ٧.٨ نقطة مئوية. هذا بالإضافة إلى انخفاض مساهمة مجموعات كل من الدخان والمكيفات (٠.٦ نقطة مقابل ١.٥ نقطة)، والتعليم (٠.٥ نقطة مقابل ١.١ نقطة)، والمطاعم والفنادق (٠.٢ نقطة مقابل ٠.٥ نقطة)، وكذلك مجموعات كل من الرعاية الصحية، والاتصالات، والسلع المتنوعة بنحو ٠.١ نقطة مئوية لكل منهم.

هذا في حين ارتفعت مساهمة كل من مجموعة المسكن والكهرباء والوقود (١.٢ نقطة مئوية مقابل ٠.٢ نقطة)، ومجموعة الأثاث (٠.٣ نقطة مقابل ٠.١ نقطة)، ومجموعة الملابس والأقمشة بنحو ٠.١ نقطة مئوية، وظلت مجموعة النقل والمواصلات ثابتة عند نفس مستواها (٠.١ نقطة)^(٢).

(١٣) شهدت السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٢ ارتفاعًا في معدل التضخم السنوي، ليصل إلى نحو ٩.٨% مقابل ٧.٣% في السنة السابقة. وقد تركز هذا الارتفاع أساسًا في تصاعد مساهمة مجموعة الطعام والشراب في معدل التضخم الكلي لتصل إلى ٥.٧ نقطة مئوية مقابل ٤.١ نقطة مئوية. هذا بالإضافة إلى ارتفاع مساهمة مجموعتي المطاعم والفنادق (٠.٩ نقطة مقابل ٠.٢ نقطة). والرعاية الصحية (٠.٧ نقطة مقابل لا شيء). كما زادت مساهمة مجموعات الملابس والأحذية، والاتصالات، والتعليم بنحو ٠.١ نقطة مئوية لكل منهم.

هذا في حين انخفضت مساهمة مجموعة المسكن والكهرباء والوقود (٠.٨ نقطة مئوية مقابل ١.٢ نقطة)، ومجموعة الدخان والمكيفات (٠.٣ نقطة مقابل ٠.٦ نقطة)، ومجموعة الأثاث (٠.٢ نقطة مقابل ٠.٣ نقطة)، وظلت باقي المجموعات ثابتة عند نفس مستواها، ويعزى ارتفاع مساهمة مجموعة الطعام والشراب إلى تصاعد مساهمات معظم المجموعات الفرعية وأهمها الخبز والحبوب (٠.٨ نقطة مئوية مقابل سالب ٠.١ نقطة مئوية). الخضروات (١.٨ نقطة مقابل ١.٤ نقطة). الفاكهة (٠.٣ نقطة مقابل سالب ٠.١ نقطة)، والألبان والجبن والبيض (٠.٩ نقطة مقابل ٠.٥ نقطة). هذا في حين تراجع مساهمات المجموعات الفرعية لكل من اللحوم والدواجن (١.٢ نقطة مقابل ١.٧ نقطة)، الأسماك (٠.٣ نقطة مقابل ٠.٥ نقطة) والسكر (لا شيء مقابل ٠.١ نقطة)^(٣).

(١) البنك المركزي المصري، التقرير السنوي، ٢٠١١/٢٠١٠، ص ٦٦.

(٢) البنك المركزي المصري، التقرير السنوي، ٢٠١٢/٢٠١١، ص ٦٦.

(٣) البنك المركزي المصري، التقرير السنوي، ٢٠١٣/٢٠١٢، ص ٧٠.

ومما ساهم في تصاعد معدل التضخم خلال السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٢، ارتفاع سعر صرف الدولار الأمريكي أما الجنيه المصري وبالتالي زيادة تكلفة الواردات. بالإضافة إلى الاضطرابات السياسية والأمنية في البلاد التي أثرت سلباً على المعروض من السلع في الاسواق المحلية، وخاصة الوقود وأسطوانات البوتاجاز والتي شهدت عدة أزمات سنة التقرير.

(١٤) شهدت السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٤ انخفاضاً في معدل التضخم السنوي. ٨.٢% مقابل ٩.٨% في السنة السابقة. ويعزى هذا الانخفاض أساساً إلى انخفاض مساهمات بعض الأقسام الرئيسية في معدل التضخم. حيث انخفضت مساهمة قسم المطاعم والفنادق (٠.٢ نقطة مئوية مقابل ٠.٩ نقطة)، والطعام والمشروبات (٠.٢ نقطة مقابل ٠.٧ نقطة)، والتعليم (٠.٢ نقطة مقابل ٠.٦ نقطة)، والسكن والكهرباء والغاز والوقود (٠.٥ نقطة مقابل ٠.٨ نقطة)، والملابس والأحذية (٠.١ نقطة مقابل ٠.٣ نقطة). وحد من انخفاض معدل التضخم، ارتفاع مساهمات أقسام كل من الأثاث والتجهيزات والمعدات المنزلية والصيانة (٠.٤ نقطة مقابل ٠.٢ نقطة)، والنقل والمواصلات (٠.٣ نقطة مقابل ٠.١ نقطة)، والثقافة والترفيه (٠.٣ نقطة مقابل ٠.٢ نقطة).

ويعزى التراجع في مساهمة قسم المطاعم والفنادق بدوره إلى انخفاض مساهمة أسعار الوجبات الجاهزة إلى (٠.٢ نقطة مئوية مقابل ٠.٩ نقطة). كما جاء الانخفاض في مساهمة قسم الطعام والمشروبات أساساً نتيجة انخفاض مساهمات المجموعات الفرعية لكل من الخضروات (٠.٦ نقطة مئوية مقابل ١.٨ نقطة)، والخبز والحبوب (لا شيء مقابل ٠.٨ نقطة)، والزيوت والدهون (٠.١ نقطة مقابل ٠.٢ نقطة)، والفاكهة (٠.٢ مقابل ٠.٣ نقطة)، والمشروبات غير الكحولية (لا شيء مقابل ٠.٢ نقطة)^(١). (١٥) ارتفاع معدل التضخم خلال السنة المالية ٢٠١٤/٢٠١٥ إلى ١١.٤% مقابل ٨.٢% في السنة السابقة. ويعزى هذا الارتفاع إلى ارتفاع مساهمات كل من المسكن والمياه والكهرباء والوقود (٠.٩ نقطة مقابل ٠.٥ نقطة)، والنقل والمواصلات (١.٠ نقطة مقابل ٠.٣ نقطة)، والتعليم (١.٣ نقطة مقابل ٠.٢ نقطة)، قسم المطاعم والفنادق (٠.٩ نقطة مئوية مقابل ٠.٢ نقطة)، والثقافة والترفيه (٠.٤ نقطة مقابل ٠.٣ نقطة)، والملابس والأحذية (٠.٣ نقطة مقابل ٠.١ نقطة)، والمشروبات الكحولية والدخان (١.٢ نقطة مقابل ٠.٣ نقطة)، والسلع والخدمات المتنوعة (٠.١ نقطة مقابل لا شيء) وحد من المزيد من الارتفاع. تراجع مساهمات كل من قسم الطعام والمشروبات (٠.١ نقطة مقابل ٠.٢ نقطة)، والرعاية الصحية (٠.١ نقطة مقابل ٠.٧ نقطة)، وقسم الأثاث والتجهيزات والمعدات المنزلية والصيانة (٠.١ نقطة مقابل ٠.٤ نقطة). ويعزى التراجع في مساهمة قسم الطعام والمشروبات إلى انخفاض مساهمات كل من اللحوم والدواجن (١.٧ نقطة مقابل ٢.٢ نقطة)، والأسماك والمأكولات البحرية (٠.٢ نقطة مقابل ٠.٨ نقطة)، والألبان والجبن والبيض (٠.٥ نقطة مقابل ١.١ نقطة)، ومنتجات غذائية أخرى (لا شيء مقابل ٠.١ نقطة). وحد من التراجع، ارتفاع مساهمات كل من الخضروات (١.٨ نقطة مقابل ٠.٦ نقطة)، والفاكهة (٠.٥ نقطة مقابل ٠.٢ نقطة)، والحبوب والخبز (٠.٢ نقطة مقابل لا شيء)، واستقرار مساهمات كل من الزيوت والدهون، والسكر والأغذية السكرية عند ٠.١ نقطة لكل منهما^(٢).

(١) البنك المركزي المصري، التقرير السنوي، ٢٠١٣/٢٠١٤، ص ٦٤.

(٢) البنك المركزي المصري، التقرير السنوي، ٢٠١٤/٢٠١٥، ص ٦٤.

(١٦) ارتفاع معدل التضخم خلال السنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٥ إلى ١٤% مقابل ١١.٤% في السنة السابقة نتيجة لارتفاع مساهمات أقسام كل من الطعام والمشروبات (٨.٣ نقطة مئوية مقابل ٥.٢ نقطة)، والرعاية الصحية (١.٦ نقطة مقابل ٠.١ نقطة)، والأثاث والتجهيزات والمعدات المنزلية والصيانة (٠.٤ نقطة مقابل ٠.١ نقطة)، والملابس والأحذية (٠.٤ نقطة مقابل ٠.٣ نقطة)، والمطاعم والفنادق (١.٠ نقطة مقابل ٠.٩ نقطة)، والسلع والخدمات المتنوعة (٠.٢ نقطة مقابل ٠.١)، وحد من هذا الارتفاع، تراجع مساهمات أقسام كل من المشروبات الكحولية والدخان (٠.١ نقطة مقابل ١.٢ نقطة)، والنقل والمواصلات (٠.٢ نقطة مقابل ١.٠ نقطة)، والتعليم (٠.٧ نقطة مقابل ١.٢ نقطة)، والسكن والمياه والكهرباء والوقود (٠.٨ نقطة مقابل ٠.٩ نقطة)، والثقافة والترفيه (٠.٣ نقطة مقابل ٠.٤ نقطة)، ويعزى الارتفاع في مساهمة قسم الطعام والمشروبات (البالغ ٨.٣ نقطة مئوية) بدوره الى ارتفاع مساهمات مجموعات كل من الخضروات (٣.٥ نقطة مئوية مقابل ١.٨ نقطة)، الحبوب والخبز (١.٣ نقطة مقابل ٠.٢ نقطة)، والزيوت والدهون (٠.٤ نقطة مقابل ٠.١ نقطة)، والمشروبات غير الكحولية (٠.٢ نقطة مقابل لا شيء)، وحد من الارتفاع، انخفاض مساهمة مجموعة الألبان والجبن والبيض (٠.٤ نقطة مقابل ٠.٥ نقطة)، واستقرار مساهمات مجموعات كل من اللحوم والدواجن، والأسماك والمأكولات البحرية والفاكهة، والسكر والأغذية السكرية، حيث بلغت مساهمات هذه المجموعات مجتمعة ٢.٥ نقطة مئوية. وحرصاً من البنك المركزي على تأكيد الثقة في الاقتصاد المصري وتحقيق الاستقرار النقدي استهدافاً المستويات أدنى من التضخم في الأجل المتوسط، فقد قرر البنك المركزي في ٣ نوفمبر ٢٠١٦ (أثناء إعداد التقرير) اتخاذ عدة اجراءات لتصحيح سياسة تداول النقد الأجنبي من خلال تحرير أسعار الصرف لإعطاء مرونة للبنوك العامة في مصر لتسعير شراء وبيع النقد الأجنبي بهدف استعادة تداوله داخل القنوات الشرعية وانهاء السوق الموازية، وذلك إتساقاً مع المنظومة الإصلاحية المتكاملة التي تتضمن برنامج الإصلاحات الهيكلية للمالية العامة للحكومة. ويعتبر تحرير نظام سعر الصرف خطوة أساسية نحو استعادة الثقة في الاقتصاد المصري والتغلب على نقص العملة الأجنبية والعمل على بناء احتياطات النقد الأجنبي. كما سيؤدي إلى دعم الصادرات والسياحة، وتحسين تنافسية مصر الخارجية، والمساعدة في جذب الاستثمار الأجنبي مما سينعكس إيجابياً على وضع ميزان المدفوعات^(١).

(١٧) ارتفاع معدل التضخم خلال السنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٦ إلى ٢٩.٧٦% مقابل ١٤% في السنة السابقة عليها؛ ويرجع ذلك الارتفاع إلى الاجراءات التي اتخذتها الدولة في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي، وخاصة تحرير سعر صرف الجنية المصري، تطبيق قانون ضريبة القيمة المضافة، ورفع أسعار الوقود في إطار إصلاح منظومة الدعم. وقد نتج عن تلك الإجراءات ارتفاع مساهمات معظم الاقسام الرئيسية المكونة للرقم القياسي العام للأسعار. فقد ارتفعت مساهمات كافة الاقسام الرئيسية، في ماعدا قسم الرعاية الصحية الذي تراجع مساهمته إلى ٠.٧ نقطة خلال سنة التقرير مقابل ١.٦ نقطة خلال السنة المالية السابقة. وتركز نحو ٦٦% من معدل التضخم البالغ ١٩.٦ نقطة مئوية (مقابل ٨.٣ نقطة). كما تركز نحو ٣٢% من معدل التضخم في مساهمات باقي الاقسام الرئيسية والتي بلغت مجتمعة ٩.٥ نقطة للثقافة والترفيه، و ١.١ نقطة للنقل والمواصلات، ١ نقطة للسكن والمياه والكهرباء و ١.٣ نقطة للمشروبات الكحولية والدخان^(٢).

(١) البنك المركزي المصري، التقرير السنوي، ٢٠١٦/٢٠١٥، ص ٦٤، ب.

(٢) البنك المركزي المصري، التقرير السنوي، ٢٠١٧/٢٠١٦، ص ٤

(١٩) انتهج البنك المركزي سياسة نقدية تقييدية، وبشكل استباقي، ومؤقت من أجل احتواء الضغوط التضخمية التي واجهها الاقتصاد المصري بعد تحرير سعر الصرف. وأعلن البنك المركزي المصري في مايو ٢٠١٧ ولأول مرة في تاريخه عن معدل التضخم المستهدف وتوقيت تحقيقه، وهو ١٣٪ (±٣٪) في الربع الأخير من ٢٠١٨. وتشير بيانات التضخم الأخيرة، إلى نجاح السياسة النقدية في احتواء الضغوط التضخمية، حيث تراجعت معدلات التضخم السنوي الأساسي في مصر لتقتصر على نحو ١١.٦٪ في إبريل ٢٠١٨. وقد ساهمت السياسة النقدية عبر تحرير سعر الصرف في تعزيز تنافسية السلع والخدمات المحلية وبالتالي ارتفاع الطلب الخارجي على المنتج المحلي، ليصبح صافي الصادرات أحد العوامل الرئيسية في ارتفاع معدل النمو الاقتصادي. ومن المتوقع وفقاً ووكالة ستاندرند أند بورز تراجع متوسط معدل التضخم تدريجياً ليقصر على نحو ١١٪ بنهاية عام ٢٠١٩ / ٢٠٢٠. ثم انخفض المعدل السنوي للتضخم الأساسي المعد من قبل البنك المركزي المصري ليصل إلى ١.٥٪ في يونيو ٢٠٢٠ مقابل ٢.١٪ في نوفمبر ٢٠١٩^(٢).

ثالثاً: العلاقة بين التضخم وكل من سعرى الفائدة والصرف في مصر:

١- العلاقة بين التضخم وسعر الفائدة في الفكر الاقتصادي:

تعد العلاقة بين التضخم وسعر الفائدة من العلاقات الاقتصادية الشائكة، وقد انقسم الاقتصاديون عند تفسيرها إلا أنهم أجمعوا تقريباً على أنها من نوع العلاقات التبادلية؛ إذ يؤثر سعر الفائدة على التضخم ويتأثر به. ويتضح أن سعر الفائدة والتضخم يرتفعان معاً وينخفضان معاً. وبعبارة أخرى يرتبط سعر الفائدة والتضخم بعلاقة طردية ارتفاعاً وانخفاضاً على حد سواء. وتعتبر النظرية التقليدية المدخل الرئيسي لدراسة أثر سعر الفائدة على التضخم؛ وتقييم هذه النظرية علاقة طردية بين سعر الفائدة وحجم الادخار وعكسية مع حجم الائتمان وبالتالي عكسية مع كمية النقود وعكسية مع معدل التضخم؛ باعتباره ظاهرة نقدية بحتة كما ذهب^(٣). أما الجانب الآخر من العلاقة، وهو أثر التضخم على سعر الفائدة، فالمدخل الرئيس لدراسته هو نظرية التقليدي (إرفنج فيشر) التي أسفرت عن متطابقة سميت فيما بعد بإسمه وما زالت مرجعاً لكثير من الدراسات النقدية، والتي انتهت من خلالها إلى وجود علاقة طردية بين كل من سعر الفائدة الاسمي والتضخم. ولعل الواقع العملي كان مؤيداً لنظرية (فيشر) نسبياً، ومشككاً في النظرية التقليدية عموماً؛ إذ نجد أن سعر الفائدة والتضخم يرتفعان معاً وينخفضان معاً^(٤).

(١) البنك الاهلي المصري، النشرة الاقتصادية العدد الثاني يونيو ٢٠١٨، المجلد الثامن والستون، ص ٣٩.

(٢) النشرة الإحصائية الشهرية للبنك المركزي المصري العدد رقم ٢٧٩ يونيو ٢٠٢٠ ص ٥.

(٣) أحمد محمد عادل عبد العزيز، أثر سعر الفائدة على التضخم في ظل برنامج الإصلاح الاقتصادي في مصر (دراسة قياسية)، رسالة مقدمة للحصول على درجة الدكتوراه جامعة الأزهر، كلية التجارة، قسم الاقتصاد، بدون تاريخ، ص ١.

(٤) ربيع محمود الروبي، المنهج الإسلامي في الادخار والاستثمار، ندوة التربية الاقتصادية والإنمائية في الاسلام، ندوة منعقدة بمركز

صالح كامل الاقتصادي الاسلامي بجامعة الأزهر، مركز الدراسات المعرفية والإنمائية، في الفترة من ٢٧-٢٨ يوليو ٢٠٠٢،

تقييم أثر سعر الفائدة علي الإيداع كمدخل للحد من التضخم :

يستخدم سعر الفائدة كأداة من أدوات السياسة النقدية للحد من التضخم؛ إذ تلجأ السلطات النقدية إلي رفع الفائدة، مستتدة في ذلك إلي الأثر الموجب لسعر الفائدة علي الإيداع، علي اعتبار أن رفع سعر الفائدة يؤدي إلي زيادة الإيداع وبالتالي امتصاص جزء من المعروض النقدي الفائض في الاقتصاد؛ مما يحد من التضخم الذي إن لم يكن ظاهرة نقدية بحتة- كما ذهب المدرسة التقليدية-^(١).

(١) أثر سعر الفائدة علي الإيداع في النظرية التقليدية:

اعتبر التقليديون أن الفائدة ثمن للإيداع، أي مقابل الحرمان الحالي، أو مكافأة تأجيل الاستهلاك، وعلي ذلك يرتبط سعر الفائدة والإيداع بعلاقة طردية؛ حيث إن ارتفاع سعر الفائدة يغري المدخرين علي زيادة مدخراتهم، والعكس بالعكس، فسعر الفائدة المنخفض لن يعد كافياً لمقابلة عبء التضحية المتمثلة في تأجيل الاستهلاك، ومن ثم تؤيد هذه النظرية اللجوء إلي رفع سعر الفائدة للحد من التضخم^(٢).

(٢) أثر سعر الفائدة علي الإيداع في النظرية التقليدية الحديثة:

تم تطوير وتنقيح الأرصدة المعدة للاقتراض التي وضعها فيكسل، وهي تعرف بنظرية سعر الفائدة التقليدية الحديثة (النيوكلاسيكية)، بواسطة مجموعة من الاقتصاديين السويديين. ووفقاً لهذه النظرية فإن العرض الكلي للأرصدة المتاحة للاقتراض (المكون من الإيداع مضافاً إليه النقود الجديدة، مثل عرض النقود الناتج من خلق الائتمان المصرفي) يستجيب للتغير في سعر الفائدة، بحيث يؤدي ارتفاع سعر الفائدة إلي زيادة الإيداع. وهي تتفق مع النتيجة التي توصلت إليها النظرية التقليدية بالنسبة للأثر الموجب لسعر الفائدة علي الإيداع، وتأييد رفع سعر الفائدة للحد من التضخم^(٣).

(١) محمد عبدالغفار، أثر التمويل الخارجي علي الإيداع المحلي في مصر، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، ١٩٩٢، ص٧٦.

(2) Arestis, Philip, Luiz Fernando de Paula; Fernando Ferrari-Filho, " Inflation Targeting In Emerging Countries: The Case of Brazil" ,2005,p.35.

(3) Bordo, M., "Exchange rate regimes: Choice in Historical perspective", International Monetary Fund, WP. No.,160, March,2003,p.58.

(٤) محي الدين علم الدين إسماعيل، العمليات الائتمانية في البنوك وضماداتها، مجلة هيئة قضايا الدولة، العدد الثالث، السنة الخامسة والثلاثون، يوليو/ديسمبر ، ١٩٩١، ص٢٣.

(٣) أثر سعر الفائدة علي الادخار في النظرية الكينزية:

لم يعط كينز أهمية محورية لسعر الفائدة كمحدد للادخار كما فعل التقليديون، ولم ينكر كينز أن الفائدة قد يكون لها بعض الأهمية في هذا الشأن، ولكن ليس في تحديد حجم الادخار من دخل معين وإنما في تحديد الشكل الذي يتخذه هذا الادخار؛ فالمدخر عندما يتخذ قرارًا بالادخار فإنه يقوم بعمليتين متلازمتين، الأولى هي تحديد ذلك الجزء الذي يقرر أن يدخره من دخل معين، والثانية هي تحديد شكل هذا الادخار - شراء أسهم أو سندات أو ودائع.. الخ- ويتأثر في ذلك بسعر الفائدة. لذا يري كينز أن الدخل هو الذي يحدد حجم الادخار، وأن سعر الفائدة يؤثر فقط في تحديد شكل هذا الادخار. أي أن سعر الفائدة ضعيف التأثير علي طلب النقود، في ظل ثبات عرض النقود الذي افترضه كينز. ولذلك يعارض كينز استخدام سعر الفائدة في معالجة التضخم بواسطة السياسة النقدية، ويفضل استخدام أدوات السياسة المالية. ومن الواضح أن نظرية كينز أكثر منطقية وواقعية من النظرية التقليدية^(٤).

(٤) أثر سعر الفائدة علي التضخم عند لا يكسل:

يفرق لا يكسل بين سعر الفائدة السوقي (الاسمي)، وسعر الفائدة الطبيعي الذي اعتبره مساويًا للعائد الصافي المتحقق من عمليات تكوين رأس المال (أو ما نعرفه اليوم باسم الكفاية الحدية لرأس المال). ويرى أنه عندما يتساوى سعر الفائدة الطبيعي مع سعر الفائدة الاسمي، لا يحدث أي تغير في الأسعار. أما إذا ارتفع سعر الفائدة الاسمي عن السعر الطبيعي فإن الأسعار تتجه إلي الارتفاع ويحدث التضخم. ويضيف لا يكسل أنه في حالة إذا ما عمدت البنوك إلي خفض سعر الفائدة علي القروض عن السعر الطبيعي للفائدة فإنها تساهم بذلك في التوسع في الإنتاج والاستثمار في الآلات والمعدات والمصانع وزيادة الاقتراض (الائتمان المصرفي)، وتتجه الاسعار نحو الارتفاع. ولعلنا لا نستطيع مشاركة لايكسل الرأي في ضرورة أن يتساوى سعر الفائدة الطبيعي مع سعر الفائدة علي القروض المصرفية، فإن هذا يشكل عائقًا أمام الإنتاج والاستثمار، ويتجه بالاقتصاد إلي حالة كساد وليس إلي حالة توازن. وهو نفس ما توصل إليه كينز؛ إذ يظل المنظمون مقبلون علي الاستثمار الجديد أو التوسع في الاستثمار القائم طالما كانت الكفاية الحدية لرأس المال أعلى من سعر الفائدة، ويتوقفون عن ذلك عندما تتساوي الكفاية الحدية لرأس المال مع سعر الفائدة^(١).

(٥) أثر التضخم علي سعر الفائدة علي المستوي النظري:

إن وجود التضخم يعني انخفاض القيمة الحقيقية لسعر الفائدة عن القيمة الاسمية له وارتفاع معدله (أي التضخم) قد يؤدي إلي أن تصل هذه القيمة الحقيقية للصفر أو أن تصبح سالبة. وكأن التضخم يأتي ليكافئ المدين ويعاقب الدائن^(٢).

(١) هدية عبدالعلي هدية، انعكاسات سياسة الاصلاح الاقتصادي علي أداء الجهاز المصرفي المصري، رسالة مقدمة للحصول علي درجة الماجستير، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، ٢٠٠٨، ص ١٣٥.

(٢) مصطفى محمد عثمان، أثر تغيرات سعر الصرف علي مصادر تمويل عجز الموازنة العامة، رسالة مقدمة للحصول علي درجة الدكتوراه، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ٢٠٠٦، ص ١٧٣.

٢- العلاقة بين التضخم وسعر الصرف:

شهد الاقتصاد المصري منذ تحرير سعر صرف الجنيه المصري مقابل الدولار الأمريكي في ٢٩ يناير ٢٠٠٣ ارتفاعاً ملحوظاً في معدل التضخم، وذلك بالنسبة لبعض السلع الأساسية سواء كانت مصنعة محلياً أو مستوردة من الخارج، ويؤدي ذلك بدوره إلى انخفاض مستوى معيشة المواطنين ودخولهم الحقيقية وعدم قدرة الكثيرين منهم على توفير احتياجاتهم الأساسية. وقد كان قرار تحرير سعر صرف الجنيه المصري بداية لتراجع قيمة الجنيه المصري مقابل العملات الأخرى وخص عملات الشركاء التجاريين لمصر. الأمر الذي استدعي دراسة أثر التغير في سعر الصرف على معدل التضخم في مصر. ولاشك أن المنتج الأجنبي المصدر للسوق المصرية يعتمد في تكلفته إنتاجه على عملته الوطنية (الدولار الأمريكي أو اليورو). وعندما تشهد هذه العملة ارتفاعاً مقابل الجنيه المصري، يقوم هذا المصدر الأجنبي بنقل عبء التراجع في قيمة العملة المصرية للمستورد والمنتج المصري. ويتم ذلك برفع قيمة ما يستوردونه من مختلف السلع الرأسمالية، والوسيلة، والاستهلاكية. وينعكس ذلك بدوره على تكلفة الإنتاج في مصر وعلى أسعار السلع النهائية. وبالتالي يقوم كل من المستورد والمنتج في مصر بنقل عبء ارتفاع الأسعار إلى المستهلك النهائي. وتعد منافسة السلع المنتجة محلياً للسلع المستوردة أحد أهم أسباب قيام المصدر بمراجعة تكاليف الإنتاج لتخفيف هذا العبء على المستوردين، حتى لا يخسر السوق لصالح المنتج المحلي. ومن ناحية أخرى يملك المستورد نفس القرار بخصوص نقل عبء انخفاض قيمة العملة المحلية مقابل عملات أهم الشركاء التجاريين إلى المستهلك النهائي في صورة ارتفاع في الأسعار^(١). وقد كان أثر التغير في سعر الصرف على معدل التضخم في مصر موجباً خلال الفترة السابقة. مما يعني أن ارتفاع معدل التضخم قد نتج عن ارتفاع سعر صرف الجنيه المصري مقابل الدولار الأمريكي في السوق الموازية (السوق السوداء)، حيث ساهم تدهور قيمة الجنيه المصري مقابل الدولار الأمريكي في ارتفاع أسعار الكثير من السلع المستوردة من الخارج، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار الكثير من المواد الخام والسلع الوسيطة التي تدخل في تصنيع السلع المحلية، وقد أدى ذلك إلى ارتفاع مستوى الأسعار في الاقتصاد المصري بصفة عامة سواء نتيجة الارتفاع الفعلي في تكلفة السلع أو تعلق المنتجين والمصنعين بارتفاع سعر الصرف ومبالغتهم في رفع الأسعار^(٢). حيث ارتفع معدل التضخم في مصر عقب تحرير سعر الصرف في ٣ نوفمبر ٢٠١٦ ليصل إلى ٢٩.٧٦% في عام ٢٠١٧^(٣)، إلا أنه تراجع هذا المعدل بفضل تبني البنك المركزي المصري سياسة نقدية حذيفة ليقنصر على نحو ١.٥% في يونيو ٢٠٢٠، وهو الأمر الذي يتوافق مع هدف البنك المركزي المصري بتخفيض التضخم إلى معدل أقل من ١٠% في الأجل المتوسط. أما عن العلاقة بين معدل التضخم وسعر الفائدة، فعندما يرتفع معدل التضخم يجب أن يرتفع سعر الفائدة الاسمي بنفس القيمة للحفاظ على ثبات سعر الفائدة الحقيقي^(٤).

(١) حسين عبدالمنعم حسين الزهوي، دراسة اقتصادية قياسية لمحددات التضخم في مصر خلال الفترة (١٩٨٦-٢٠٠٦)، رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، أكتوبر ٢٠١٠، ص ٦٨.

(٢) المرجع السابق، ص ٦٨.

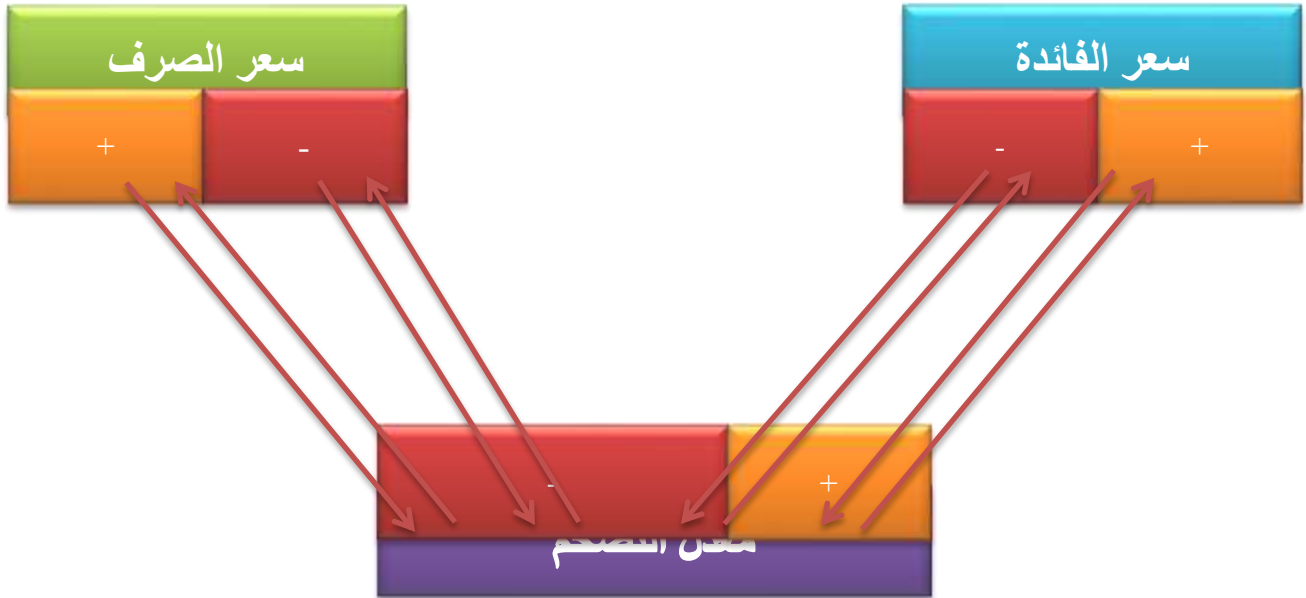
(٣) البنك المركزي المصري، التقرير السنوي، ٢٠١٦/٢٠١٧، ص ٤٩.

(٤) البنك الأهلي المصري، النشرة الاقتصادية، العدد الثاني، يونيو ٢٠١٨، المجلد الثامن والستون، ص ٣٩.

ونخلص مما سبق أن التضخم يتأثر بكل من سعر الفائدة وتغيرات سعر الصرف ويؤثر فيهما بحيث يؤدي انخفاض سعر الصرف إلى ارتفاع أسعار الواردات وبالتالي ارتفاع معدل التضخم (ظاهرة انتقال الأثر) الذي يؤدي بدوره إلى ارتفاع أسعار الفائدة (لتعويض كل من المودعين والبنوك عن الزيادة في الأسعار) وبالتالي ترتفع تكاليف الانتاج (نتيجة زيادة أسعار الفائدة) فيرتفع معدل التضخم الذي يؤدي بدوره إلى انخفاض سعر الصرف نتيجة انخفاض الصادرات (بسبب ارتفاع أسعارها وانخفاض الطلب على العملة المحلية) والعكس بالعكس^(١) والشكل رقم (٢) التالي يوضح هذه العلاقة .

شكل رقم (٢)

رسم توضيحي للعلاقة التبادلية بين معدل التضخم وكل من سعري الفائدة والصرف



وقد رجحت معظم الدراسات الاقتصادية أن أحد أهم أسباب ارتفاع معدلات التضخم – خلال السنوات السابق ذكرها – هو انخفاض سعر صرف الجنيه المصري^(٢).

(1) Ferya Kadioglu and et al. “ Inflation Targeting in Developing countries “ , The Central bank of Republic of Turkey Research department , Discussion paper , 2000, P 15.

(٢) البنك الاهلي المصري- النشرة الاقتصادية العدد الثاني يونيو ٢٠١٨، المجلد الثامن والستون، ص١١٦.

المبحث الثاني

أنواع وأسباب التضخم وإجراءات الحد منه

أولاً: أنواع التضخم:

١ – التضخم العادي:

عند زيادة عدد السكان تزداد احتياجاتهم ، فتضطر الدولة إلى تمويل جانب من الإنفاق العام عن طريق إصدار نقود بلا غطاء، مما يؤدي بالنتيجة إلى ارتفاع الأسعار، وهذا النوع من التضخم تعاني منه الغالبية العظمى من الدول، لذا تخطط الدول إلى تنظيم الأسرة وتحديد الولادات^(١).

٢ – التضخم المتسارع:

في ظل هذا النوع من التضخم ترتفع الاسعار بسرعة فائقة، وهذا النوع من التضخم يؤدي إلي تدهور العملة المحلية وانخفاض اسعار الفائدة الحقيقية والذهب وانتشار ظاهرة الدولار – أي جعل الدولار مخزن للقيمة وذلك بشرائه بالعملة المحلية مما يؤدي إلي زيادة سعره مقابل العملات الوطنية^(٢).

٣ – التضخم المكبوت:

يعرف التضخم المكبوت بالارتفاعات في مستويات الأسعار التي لا تظهر صريحة في البيانات الرسمية وذلك بسبب رقابة أو تحكم الحكومة في أسعار بعض السلع وبالتالي ظهور سوق سوداء لتلك السلع تشهد فيها مستويات الأسعار ارتفاعات غير مسجلة على صعيد الأسواق الرسمية، غالبًا ما يظهر هذا النوع من التضخم في الدول التي تأخذ بالاقتصاد الموجه، حيث تصدر الدولة نقودا دون غطاء بهدف الإنفاق العام للدولة، مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار نتيجة زيادة الطلب على العرض بسبب وفرة النقد ، فتلجأ الدولة إلى التدخل من أجل التحكم بالأسعار عن طريق تحديد حصص من السلع والخدمات لكل فرد ، وكأن الدولة بذلك كبتت (قيدت) تحول الفجوة بين الطلب الأكبر والعرض الأقل، وهذا ما يؤدي إلى ظهور الأسواق السوداء، وهذا التضخم نوع من التضخم المستتر، حيث لا يسمح للأسعار بالارتفاع من خلال العديد من الأنظمة الحكومية، مثل: التسعير الجبري، ونظام البطاقات، وعادة ما يعبر عن نفسه في شكل السوق السوداء، وعادة لا يستمر هذا التقييد لفترة طويلة، حيث لن تصمد الإجراءات الحكومية طويلا في مواجهة ارتفاع الأسعار^(٣).

(1) Randall Wray, Money And Inflation, Center for Full Employment and price Stability, University of Missouri-Kansas City, Working paper No. 12,2000, p13

(٢) نسرين عبد الحميد نبيه ، قاطرة الركود والتضخم الاقتصادي إلى أين هل إلى مجاعة أم إلى توارث دولي وكلاهما نهاية واحدة ، الطبعة الاولى ٢٠١٠ ، ص ١٣٣ .

(3) G.R. Steele, The Money Economy: Mercantilism, Classical Economics And Keynes General Theory, American Journal of Economics and Sociology, 1998,p9 .

٤ – التضخم المستورد:

عندما ترتفع أسعار السلع المستوردة لأي سبب كان ينسب هذا الارتفاع، في الغالب على السلع المحلية، ما يؤثر بشكل واضح على أصحاب الدخل المحدودة، فيطالبون بزيادة الأجور والمرتبات^(١). ويقصد بالتضخم المستورد ذلك الارتفاع في مستوى الأسعار المحلية الناشئ عن ارتفاع الأسعار العالمية للسلع والخدمات والمواد التي يتم استيرادها من السوق الدولية، سواء كانت سلعةً وسيطة أم نهائية، أو مواد أولية أو مصنعة، أو خدمة. وبشكل مبسط فإن التضخم المستورد يُعبر عن مدى تأثير ارتفاع الأسعار الدولية والعوامل الخارجية على المستوى العام للأسعار المحلية^(٢).

٥ – التضخم الركودي:

في فترات الركود ينخفض الطلب الفعال وينخفض مستوى تشغيل الجهاز الإنتاجي فتتزايد معدلات البطالة، وإذا كان هناك احتكار كامل أو مهيمن، فلا يستطيع أحد إجبار الشركات المحتكرة على تخفيض أسعار سلعها وخدماتها في حالة الركود، ما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار مع ارتفاع معدلات البطالة^(٣).

٦ – التضخم الجامح والمفرط :

يتحرك التضخم في هذا النوع نحو الارتفاع بدرجة فائقة حيث تتغير العملة الوطنية قيمتها بالكامل، وذلك حيث تتساوى العملة مع قيمه طباعتها وتفقد البنوك لدورها في الاقتصاد وينحسر^(٤). وهو الارتفاع المستمر للأسعار، حيث ترتفع الأسعار بسرعة من أسبوع إلى أسبوع، بل من يوم إلى يوم، وارتفاع الأسعار يكون تبعاً لارتفاع النفقات، وارتفاع النفقات تبعاً لارتفاع الاسعار، ويدخل الاقتصاد القومي في حلقة مفرغة من ارتفاع الأسعار، ويضطر الأفراد إلى التخلص من النقود بمبادلتها بالسلع لتلافي ارتفاع أسعارها في المستقبل القريب والقريب جداً. وبالطبع فإن قيمة النقود سوف تزداد تدهوراً باستمرار ارتفاع الأسعار والتضخم.

وإذا كان هذا هو سلوك المستهلكين ، فإن المنتجين إزاء توقعهم لارتفاع الأسعار في المستقبل يقومون بالإنتاج من أجل التخزين للبيع في المستقبل عندما ترتفع الأسعار أكثر فأكثر، وهو ما يوسع من الفجوة بين الطلب المتزايد والعرض المتناقص بمناسبة إقبال المنتجين على التخزين. ومثال هذا النوع من التضخم ما حدث في ألمانيا عام ١٩٢٣ م

حيث وصلت الأسعار إلى أقصى ارتفاع، حيث بلغ ثمن رغيف الخبز نصف مليار من الماركات الألمانية، وثمان علب الكبريت مليار مارك، ولا شك أن السبب في ذلك هو طبع كميات هائلة من النقود، بالإضافة إلى زيادة سرعة تداول النقود نتيجة إقبال الأفراد على استبدال النقود بالسلع، وفي هذه الحالة من التضخم تصبح النقود وسيطا فقط للتبادل، وتفقد وظيفتها كمخزن للقيم^(٥).

ويعد هذا النوع من أخطر أنواع التضخم حيث يصاحبه العديد من الآثار السلبية على الأداء الاقتصادي ككل. ويؤدي التضخم الجامح إلى التدهور السريع في قيمة العملة ومن ثم إمكانية تعرضها لهزات عنيفة وفي بعض هذه الحالات تتجاوز معدلات التضخم مستوى المائة أو المائتين بالمائة في فترة زمنية قصيرة وهو ما يؤدي إلى حدوث أزمات اقتصادية حادة على غرار الأزمة التي شهدتها الاقتصاد الأرجنتيني في بداية الألفية الثالثة^(١). بل قد تتضاعف إلى أن تصل إلى الزيادة في المعدل العام للأسعار إلى أربع منازل عشرية في المائة كما حدث في البرازيل، حيث وصل التضخم النقدي فيها عام ١٩٩٥ م إلى ٢١٤٨%. وعادة يحدث هذا النوع من التضخم في بدايات مرحلة الانتعاش أو مرحلة الانتقال من نظام اقتصادي إلى آخر، أو في الفترات التي تعقب الحروب، لذلك يعتبر هذا النوع من التضخم أسوأ أنواع التضخم، حيث يفقد الناس الثقة في النظام الاقتصادي^(٢).

(1) Seth B. Carpenter and Joe Lange Money Demand And Equity Markets, Board of Governors of the Federal Reserve System, Cornerstone Research,2002,p2

(٢) يوسف فالح الحنيطي ، أثر التضخم المستورد على التضخم المحلي والتجارة الخارجية في الأردن ، رسالة مقدمه للحصول علي درجة الماجستير في الاقتصاد، جامعة اليرموك، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية ، قسم الاقتصاد ، ١٩٩٦، ص ٥٧ .

(3) Mishkin , Frederic, " From Monetary Targeting to Inflation Targeting : lessons from the Industrialized countries " , 2000,P.2.

(٤) عصام حسنى محمد عبد الحليم، الوسيط في النظريات الاقتصادية، مرجع سابق، ص ٢٢٥.

(٥) سعيد الخضري، الاقتصاد النقدي والمصرفي، الناشر: مؤسسة عز الدين للطباعة والنشر، ١٩٩٩ م، ص ص ٢١١ ، ٢١٢.

(1)Mokher, Nevine Eid, Optimal Inflation Rate in Developing countrics , Economic Department, Faculty of Economics and Political Science ,Cairo University, 2001,p.31.

(2)Frederic s.Mishkin and Adam S.posen, " Inflation Targeting : lesson from four countries NBER Working Paper , 1997 ,P 11.

ثانياً: أسباب التضخم:

تعتبر الدراسات التي تتناول التضخم ومحدداته والعوامل المؤثرة فيه من الموضوعات الجدلية والمتنوعة والمتجددة حول العوامل المسببة للتضخم حتى يمكن صياغة السياسات الاقتصادية المناسبة لمواجهته، وبصفة عامة يمكن في ضوء الدراسات السابقة أن نحدد بشكل عام أن التضخم يتأثر بعوامل داخلية وعوامل خارجية تختلف من دولة لأخرى حسب طبيعة الاقتصاد وحجمه ودرجة انفتاحه على العالم الخارجي، فالإقتصاد الصغير المنفتح على العالم الخارجي يتأثر بالعوامل الخارجية حسب درجة الانفتاح وهو ما يحتم استخدام سياسات دعم الأسعار أو التحكم بها وطرق تركيب الأرقام القياسية والأوزان النسبية لمكوناتها^(١)، ويلعب البنك المركزي المصري الدور الرئيسي في سوق النقد حيث يقف على قمة النظام المصرفي، وقد تحولت ظاهرة التضخم في مصر إلى مشكلة ترجع جذورها بصفة خاصة إلى طبيعة السمات الهيكلية للاقتصاد المصري، وعمقت سياسة الحكومة من حجم هذه المشكلة بتمويل عجز الموازنة بالاقتراض من الجهاز المصرفي^(٢).

وهناك علاقة عكسية بين القوة الشرائية للنقود وارتفاع مستوى الأسعار، ويقصد باصطلاح "القوة الشرائية للنقود" كمية السلع والخدمات التي يمكن شراؤها بهذه النقود. يعني أن مقدرة النقود في المبادلة بسائر السلع والخدمات تقل إذا ما ارتفعت الاسعار وتزيد كلما انخفضت الأسعار. والواقع أن قيمة النقود ليست سوي مقلوب مستوى الأسعار. فإذا ارتفع مستوى الأسعار إلي الضعف كان معني هذا انخفاض قيمة النقود الي النصف. ارتفاع مستوى الاسعار وانخفاض القوة الشرائية. وأن ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية في السوق يشجع العمال على المطالبة برفع أجورهم في حالة وجود نقابة قوية تطالب بالحفاظ على القدرة الشرائية للمجتمع، فترتفع الأجور حتى بالنسبة للمؤسسات التي لا يسمح إنتاجها بذلك. وهكذا ترتفع تكاليف اليد العاملة بدون مقابل لها في الإنتاج، فتحدث ظاهرة عدم مرونة العرض بالنسبة للطلب، مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار وتبقى الحالة تدور في حلقة مفرغة يمثلها الشكل التالي^(٣):

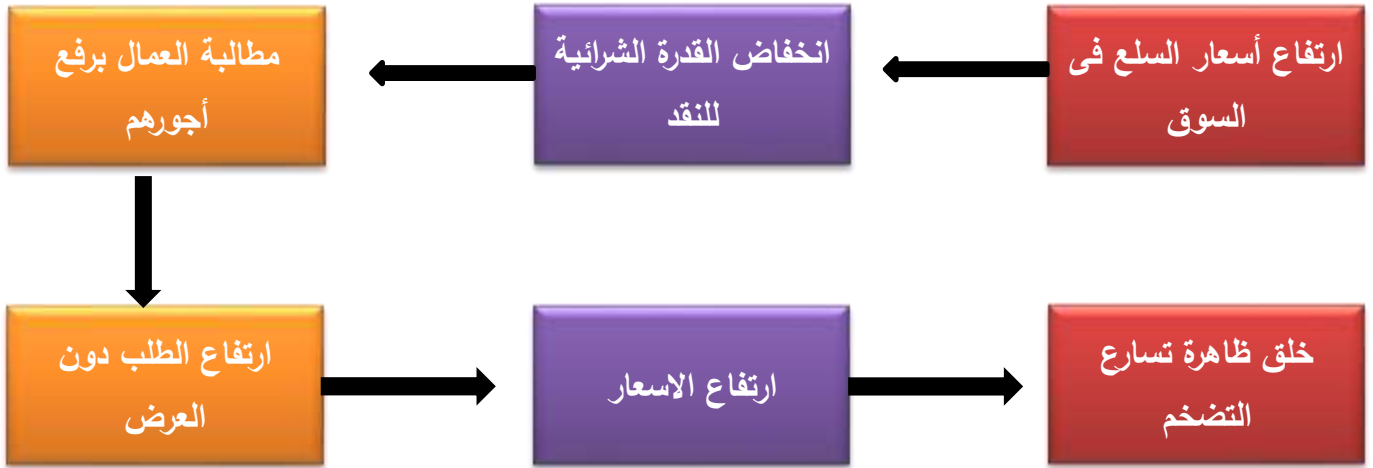
(١) أحمد السيد عبد اللطيف حسن، محددات التضخم في مصر الفترة من ١٩٨١ - ٢٠١١ أسلوب التكامل المشترك، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد الثاني - إبريل ٢٠١٢ - المجلد الاول، ص ٤٨.

(٢) محمد عزت محمد إبراهيم غزلان، دور السياسة النقدية في التنمية والاستقرار الاقتصادي في البلاد النامية مع التركيز على الاقتصاد المصري خلال الفترة ١٩٧٣ - ١٩٨٣، رسالة مقدمة للحصول على درجة الدكتوراه في فلسفة الاقتصاد، جامعة الإسكندرية كلية التجارة، قسم الاقتصاد، ١٩٩٣، ص أ.

(٣) عباسي نصيرة، تأثير التضخم في التحليل المالي للمؤسسة، مرجع سابق، ص ٦٥.

شكل رقم (٣)

يوضح ظاهرة عدم مرونة العرض بالنسبة للطلب



المصدر: عباسي نصيرة، تأثير التضخم في التحليل المالي للمؤسسة، مرجع سابق، ص ٦٦.

وعندما يزيد التضخم تظهر الانحرافات والتشوهات في اتجاهات الاستثمار والادخار والاستهلاك ، ويعاد توزيع الدخل والثروة في المجتمع بطريقة عشوائية، فكلما زاد التمويل التضخمي -عن طريق زيادة إصدار البنكنوت- وارتفع معدل التضخم، قلت حيازة الافراد للنقود، ولا يتأتى للدولة الحصول على ما تتوقعه من إيرادات باستخدام هذا الأسلوب، وهو ما قد يدفعها إلى إصدار قدر أكبر من البنكنوت مما يولد تضخمًا أعلى في سبيل الحصول على مبلغ معين. وإذا كان التضخم الناتج عن التوسع النقدي يخفض من القيمة الحقيقية للالتزامات الدولية كما قيل، باعتبار أن البنكنوت الجديد يعد دينًا على الحكومة في مواجهة الافراد وأن التضخم يخفض من القيمة الحقيقية لهذا الدين، فإن هناك العديد من الإيرادات العامة التي تقل قيمتها الحقيقية بزيادة معدل التضخم. فإن تحصيل الضرائب لا يتم- فور الحصول على الإيراد وإنما يتراخي لمدة معينة، وتقل القيمة الحقيقية للحصيلة الضريبية كلما طالت المدة بين الحصول على الإيراد وتحصيل الضريبة عنه، وترجع مشكلة التضخم في مصر إلي تفاعل عدد من العوامل من جانب الطلب، ومن جانب النفقات إلي جانب العوامل الهيكلية^(١):

(١) داليا أمين مصطفى، دراسة أثر التضخم الاقتصادي علي النشاط السياحي في مصر، رسالة مقدمة للحصول علي درجة الدكتوراه في

الدراسات السياحية، كلية السياحة والفنادق، قسم الدراسات السياحية، جامعة حلوان، ٢٠٠٩، ص ٩٩.

السبب الأول – التضخم الناشئ عن زيادة الطلب:

تذهب النظرية الكلاسيكية في نظرتها للتضخم بأنه توجد علاقة مباشرة بين زيادة كمية النقود المعروضة وزيادة مستوى الأسعار هذا مع افتراض تحقق التشغيل الكامل وثبات سرعة تداول النقود، حيث يترتب علي زيادة كمية النقود المعروضة الزيادة في مستويات الأسعار وعند انخفاض عرض كمية النقود ينخفض مستوى الأسعار. وتتطلب دراسة تبعية زيادة الأسعار عند زيادة كمية النقود المعروضة دراسة التغيرات الحادثة في سوق عرض النقود وذلك لأنه بزيادة عرض النقود يختل التوازن في سوق النقود حيث يتجه جانب من هذه النقود إلي زيادة الطلب علي السلع والخدمات وكما تعلم أن حجم السلع والخدمات يكون مستقل عن كمية النقود المعروضة الأمر الذي يؤدي لوجود فائض في الطلب في أسواق السلع والخدمات وهو ما يستلزم ارتفاع الاسعار كي يتم استعادة التوازن في سوق السلع والخدمات^(١). وترى النظرية الكينزية أن التضخم يرجع إلي زيادة الطلب الفعال وهذا معناه انه عند حدوث زيادة في الطلب لا تساويها زيادة في الناتج هنا تحدث الزيادة في الاسعار ومن ثم يحدث التضخم بزيادة الطلب المفرط الناجم عن زيادة الانفاق القومي وقدمت هذه النظرية تحليلاً وافياً لعناصر الانفاق وهي الاستثمار والاستهلاك والانفاق العام الحكومي وذكرت النظرية أنه عند زيادة أحد عناصر بنود هذا الانفاق يزداد الطلب الكلي ومن ثم يزداد مستوى الاسعار^(٢). وقد قدم لنا فيليبس Phillips من خلال دراسته بوجود علاقة بين فائض الطلب في سوق العمل – البطالة – وبين التضخم – التغير في المستوى العام للأسعار وذهب فيليبس إلي صياغة نظرية لهذه العلاقة التي قاربها فيليبس من خلال كتابة العلاقة بين البطالة والتغير في سعر الصرف في بريطانيا في الفترة بين ١٨٦٢-١٩٥٧ وهو ما كان لهذه الدراسات آثارها البالغ في سياسات بعض الدول حيث يتعين عليها المفاضلة بين خفض معدلات البطالة وبين خفض التضخم^(٣).

وقد ذهب النظرية النقدية عند دراستها للتضخم وقدمت تحليلاً يعتمد ويبدأ من وضع التوازن في سوق النقود لأن هذه النظرية ترى أن الطلب علي النقود دالة في المبادلات – مستوى النشاط الاقتصادي – وأن عرض النقود داله في رصيد الأصول الاحتياطية، فعند زيادة البنك المركزي من عرض النقود مما يحدث من فائض نقدي لدي القطاع العائلي وقطاع الأعمال والذي يدفعهم هذا الفائض لزيادة انفاقهم علي السلع والخدمات وفي ظل افتراض هذه النظرية من أن الاقتصاد يعمل عند مستوى التشغيل الكامل فإن زيادة الانفاق تقود نحو زيادة اسعار السلع مما يزيد بالتبعية الطلب علي النقود وصولاً إلي التوازن في سوق النقود ومن ثم يتساوى العرض النقدي مع الطلب علي النقود^(٤).

(1) Taylor, John B. "Monetary Policy. in Emerging Market Countries with Implication for Egypt" The Egyptian Center for Economic Studies Distinguished Lecture series 23, May 2005,p.92.

(٢) عصام حسني محمد، الوسيط في النظريات الاقتصادية، مرجع سابق، ص ٢٢٦-٢٢٨.

(3) Stiglitz, Josef E. " The Failure of Inflation Targeting", Daily News, Egypt, May8, 2008,p.37.

(4) Mohatny ,M.S. and Philip Turner, "Monetary Policy Transmission in Emerging Market Economies : What Is New?" In Transmission Mechanisms For Monetary Policy In Emerging Market Economies ,BIS Papers No.35,2008,p.36.

حيث يحدث التضخم عندما يكون الطلب الكلي على السلع والخدمات يتجاوز العرض الكلي لهذه السلع والخدمات إذ أن ارتفاع الطلب الكلي لا تقابله زيادة في الإنتاج مما يؤدي إلى ارتفاع الاسعار، وترجع زيادة الطلب نظراً للزيادة السريعة للسكان سنوياً، حيث بلغ عدد سكان مصر ٥٩.٣ مليون نسمة في عام ١٩٩٦، ثم ارتفع عدد سكان مصر إلى ٧٢.٨ مليون نسمة في آخر تعداد سكان عام ٢٠٠٦ وارتفع عدد السكان بنحو ١٧.٣ مليون نسمة بنسبة بلغت ٢٣.٧% ليصل في بداية ٢٠١٦ إلى ٩٠.١ مليون نسمة^(١)، وزيادة الدخل النقدي من المرتبات والأجور، وزيادة الميل إلى الاستهلاك بسبب ظهور أنماط استهلاكية جديدة بسبب تزايد أعداد العاملين في الخارج وتقليد مظاهر الاستهلاك، وزيادة الإنفاق العام، بشكل متزايد حيث تطورت معدلات نمو النفقات العامة في حين بلغ حجم الإنفاق العام نحو ٤٥٥١٠ جنيه في عام ١٩٩٠/١٩٩١، فإن حجم الإنفاق العام قد بلغ ٧٠٧٨٣ جنيه في عام ١٩٩٧/١٩٩٨ وبمعدل نمو يصل إلى ٥.٩%، كما بلغ حجم الإنفاق العام نحو ٢٢٢٠٢٩ جنيه في عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧ وبمعدل نمو يصل إلى ٦.٨%، كما أن حجم الإنفاق العام قد بلغ ٣٩٢٠٩٧ جنيه في عام ٢٠١٠/٢٠١١ وبمعدل نمو يصل إلى ٧.١%، وواصل حجم الإنفاق العام ارتفاعه حتي وصل إلى ١٢٢٩١٣٢ جنيه عام ٢٠١٧/٢٠١٨ وبمعدل نمو يصل إلى ١٩%، ليعطي ذلك صورة واضحة عن التنامي السريع لحجم النفقات العامة^(٢).

السبب الثاني- تضخم ناشئ عن النفقات (التكاليف):

يري هذا الاتجاه إلي أن التضخم يعود إلي زيادة في التكاليف وهي كما يلي:

أ- زيادة المرتبات والأجور بمعدلات تزيد عن معدلات زيادة انتاجيه العمل أي تزيد التكلفة دون زيادة مقابلة في الانتاجية مما يزيد معه الاسعار.

ب- زيادة اسعار عوامل الانتاج المحلية والاجنبية خاصه اسعار مستلزمات الانتاج. وكما نعلم أنه في الحالة التي يثبت عندها سعر الصرف ليستورد الاقتصاد المحلي مستلزمات الانتاج المستوردة للتضخم من الدول المصدرة لهذه المستلزمات وهذا هو ما يعرف بالتضخم المستورد، وهذا يتفق مع الواقع العملي الذي تؤكدته مختلف الدراسات من انه عند أي زيادة تكلفة أسعار المواد الاولية والعمل ورأس المال في أسواق عوامل الانتاج يترتب عليها زيادة في الأسعار^(٣). يحدث التضخم نتيجة للزيادة في النفقات العامة، وخاصة في المجالات الادارية والعقيدة التي لا تنتج في الأجل القصير، مما ينتج عنه عجز في الميزانية، بسبب زيادة هذه النفقات عن الإيرادات العامة، فتلجأ الحكومة إلى الاقتراض عن طريق طرح الأوراق المالية التي تصير بدورها غطاء للعملة الورقية، فالاستهلاك الحكومي والنفقات الباهظة دون ما يقابله من الإنتاج والنمو الاقتصادي المطلوب يؤدي إلى التضخم. فقد بلغ نمو الإصدار النقدي بنسبة تفوق معدل الزيادة في الإنتاج،

حيث بلغ معدل نمو الاصدار النقدي ٩.٣% في عام ١٩٩٢/١٩٩١، ثم ارتفع معدل نمو الاصدار النقدي ليصل إلي ١٨% في عام ٢٠٠٧/٢٠٠٦، في حين بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لنفس العام ٧.١%^(٤)، ثم انخفض معدل نمو الاصدار النقدي إلي ٦.٧% لعام ٢٠١٨/٢٠١٧، في حين بلغ معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي لنفس العام ٥.٣%^(٥).

- (١) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء عام ٢٠١٦، ص ٢٥.
- (٢) عصام حسنى محمد عبد الحليم، الوسيط فى المالية العامة، كلية الحقوق، جامعة بنها، ٢٠١٨، ص ص ٥٠، ٥١.
- (٣) عصام حسنى محمد، الوسيط فى النظريات الاقتصادية، مرجع سابق، ص ٢٢٦-٢٢٨.
- (٤) البنك المركزي المصري، التقرير السنوي ٢٠٠٦/٢٠٠٧، ص ١١، ٥٥.
- (٥) البنك المركزي المصري، التقرير السنوي ٢٠١٧/٢٠١٨، ص ب، ١٥.

وينشأ هذا النوع من التضخم بسبب ارتفاع التكاليف التشغيلية في الشركات الصناعية أو غير الصناعية، كمساهمة إدارات الشركات في رفع رواتب وأجور منتسبيها من العاملين بنسبة تفوق معدل الإنتاجية ولاسيما الذين يعملون في المواقع الإنتاجية والذي يأتي بسبب مطالبة العاملين برفع الأجور^(١)، وأيضاً يرجع ارتفاع تكلفة العرض الناجمة عن ارتفاع سعر صرف الدولار عدة مرات مثل تعويم الجنية المصري في يناير ٢٠٠٣ حيث زاد التضخم نظراً لاعتماد الاقتصاد المصري على التجارة الخارجية خاصة الواردات من السلع الغذائية والوسيطه والرأسمالية البترولية والكهرباء والارتفاع العالمي للأسعار الواردة من المنتجات البترولية وغيره من السلع الغذائية والوسيطه والرأسمالية. بالإضافة إلي الإسراف في الاستهلاك العام بسبب سياسة الدعم والإعانات وما يسببه ذلك من عجز دائم في الموازنة العامة وتموله بالإصدار النقدي الجديد أو القروض الخارجية أو الجهاز المصرفي^(٢).

السبب الثالث – تضخم ناشئ عن عوامل هيكلية:

ظهرت النظرية الهيكلية للتضخم علي أثر استعمال وزيادة معدلات التضخم في دول أمريكا اللاتينية منذ الستينيات من القرن العشرين وتناولت هذه النظرية أسباب هذا التضخم ووضعت حلول له وقدمت لنا دراسة عن الاقتصاد الكلي في الدول النامية من أن هذه النظرية الهيكلية أقرت بوجود تجزئة أسواق الدول النامية حيث أن التوازن يتحقق في كل سوق علي حده وليس بصفة عامة في كل الأسواق، وتمتاز هذه الأسواق أيضاً بعدم مرونة العرض وتعدد الأسعار في هذه الأسواق ونظراً لضعف العلاقة بينها ومحدوديتها ووهن التكامل فيما بينها ومن ثم عدم استجابة العرض لأي زيادة في الطلب وهذا مؤداه أن زيادة الطلب يترتب عليه زيادة في الأسعار، وينشأ هذا النوع من التضخم بسبب عوامل هيكلية مثل تغير الأسعار النسبية نتيجة التغير الهيكلي الاقتصادي وعدم قابلية الأسعار الاسمية للانخفاض واستجابة عرض النقود لارتفاع الأسعار^(٣).

(١) التضخم الاقتصادي . حالات ومفاهيم، قسم البحوث والدراسات الاقتصادية، منتدى الاعمال الفلسطيني، ابريل ٢٠١١، ص ٨.

(٢) عصام حسنى محمد عبد الحليم، الوسيط في المالية العامة، مرجع سابق، ص ٥١.

(٣) عصام حسنى محمد عبدالحليم، تحرير اقتصاديات الدول النامية في ظل نظام الخصخصة مع التطبيق على مصر، رسالة مقدمة

للحصول علي درجة الدكتوراه، كلية الحقوق، جامعة بنها، ٢٠٠٨، ص ٢٢٦، ٢٧٣.

ثالثاً: إجراءات الحد من التضخم:

يؤدي التضخم -فضلاً عن زيادة الواردات- الى الحد من الصادرات، فزيادة اسعار السلع والخدمات المحلية بالنسبة للأسعار العالمية تضعف من القدرة التنافسية لصادرات الدولة في الاسواق الخارجية. كما أن التضخم وما يصاحبه من زيادة في القوة الشرائية الداخلية سيؤدي إلى زيادة الطلب وبالتالي زيادة الاستهلاك لكميات من السلع التي كانت ستصدر للخارج، أما أصحاب الدخل البسيطة والثابتة كالعامل وأصحاب المعاشات وصغار المدخرين فهم يعانون أكثر من غيرهم من آثار التضخم. فمع انخفاض القوة الشرائية للنقود وعدم زيادة دخولهم، نجد أن دخولهم الحقيقية (أي قدرتهم على تحويل أجورهم النقدية الى سلع وخدمات) تتناقص. وحتى اذا زادت أجور العمال في غمار التضخم، فالزيادة تكون دائماً أقل من معدل ارتفاع الاسعار، وغالباً ما تمر فترة زمنية بين ارتفاع الأسعار والاستجابة لها برفع الاجور، فلاشك أن التضخم يتعارض مع هدف التنمية الاقتصادية في الارتفاع بمستوى معيشة الفقراء في البلاد النامية. إذ أنه يتشابه في أثره مع ضريبة غير مباشرة تفرض بسعر نسبي على كافة الدخل، فيقع عبؤها على أضعف الفئات في المجتمع^(١).

الحد من التضخم بتنفيذ إجراءات السياستين المالية والنقدية

أ- وسائل السياسة المالية:

المقصود بالسياسة المالية هنا هو استخدام الدولة للإيرادات والنفقات العامة والدين العام من خلال ميزانيتها العامة لرفع مستوى الانتاج من ناحية وللحيلولة دون التضخم وكبح جماحه من ناحية أخرى^(٢).

(١) الإيرادات:

يقصد بالإيرادات في مكافحة التضخم، الإيرادات الضريبية دون غيرها فلا بد من تحقيق زيادة في المتحصلات الضريبية بصورة مقصودة، ولتحقيق ذلك فإنه يمكن استخدام كل من الضرائب المباشرة وغير المباشرة رغم تفوق الأولى على الثانية من هذه الزاوية، وتضع وزارة المالية السياسة المالية للدولة وبموجبها تتحدد مصادر الإيرادات واستخداماتها والفائض في الموازنة يؤدي إلى تقليل حجم السيولة المتاحة، وبالتالي سيؤدي ذلك إلى خفض معدل التضخم^(٣).

* الضرائب المباشرة: لا بد من رفع معدلاتها لجعلها أكثر تصاعدياً أو البحث عن الدخل التي لا تخضع للضريبة

وفرض الضريبة عليها، لكي تؤدي إلى امتصاص أكبر قدر ممكن من الدخل^(٤)

(١) أحمد صالح الصعيدي، الآثار الضريبية للتضخم، مع التطبيق على أحكام القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ بشأن الضريبة على الدخل، كلية الحقوق، جامعة المنوفية، مطبعة النهضة، بدون تاريخ، ص ٥٦.

(٢) نايف أحمد العليان الشبول، التضخم في الاقتصاد الأردني، دراسة تحليلية لأسبابه وقياسه وعلاجه، في الفترة من ١٩٦٧-١٩٧٧، رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في الاقتصاد، جامعة عين شمس، كلية التجارة، قسم الاقتصاد، بدون تاريخ، ص ٥٣.

(٣) أحمد فوزي السيد الخولي، دور الإصلاح الضريبي في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لمصر، رسالة مقدمة للحصول على درجة الدكتوراه في الحقوق، كلية الحقوق، قسم الاقتصاد والمالية العامة، جامعة الاسكندرية، ٢٠١٥، ص ٢٢٠.

(٤) نايف أحمد العليان الشبول، مرجع سابق، ص ٥٤.

*** الضرائب غير المباشرة:**

زيادة الضرائب على السلع الكمالية، التي تتداولها القلة من السكان من أصحاب الدخل المرتفعة، يجب أن تكون هذه السلع كمالية بالدرجة الأولى^(١).

(٢) النفقات العامة:

يعد الإنفاق الحكومي أحد الأسباب المؤدية إلى زيادة المتداول من النقد في السوق وبالتالي فإن الحد من هذا الإنفاق وتقليصه سيؤدي إلى خفض النقد المتداول في الأسواق، فعلى الرغم من أن الطريقة التقليدية توصي بتخفيضها أثناء الفترات التي تشهد ارتفاعاً تضخيمياً في الأسعار إلا أن هذه الطريقة لا تتناسب وأوضاع الدول النامية بشكل عام، إلا إذا كان مجالها مقتصرًا على الإنفاق الاستهلاكي، أما إذا امتدت إلى الأنفاق الاستثماري، فأنها ستؤثر تأثيراً سلبياً مباشراً على مشروعات التنمية، ومن هنا تأتي المناداة بضرورة ترشيد قرارات الإنفاق العام والرقابة عليه بدلاً من تخفيضه كوسيلة لمواجهة الارتفاع في الأسعار^(٢).

(٣) الدين العام:

وهو وسيلة من الوسائل التي تستخدمها السياسة المالية في سبيل الحد من الارتفاع في الأسعار، وتقوم وزارة المالية ببيع حجم الدين العام إلى الجمهور وبالتالي سحب النقد المتوفر في السوق ويؤدي ذلك إلى الحد من عرض النقد^(٣).

ب- وسائل السياسة النقدية:

يمكن للسياسة النقدية أن تستخدم عددًا من الوسائل في سبيل تحقيق الاستقرار النسبي في مستوى الأسعار أو المحافظة عليه، ويتولى البنك المركزي وضع وتنفيذ السياسات النقدية، ومن هذه الوسائل ما يتصف بالكمية في حين يتصف القسم الآخر بالتنوع^(٤).

(1)Gisbert Bulk "Indirect Tax in 2016, A review of global indirect tax developments and issues", Ernest & Young (EY) publication, Feb.2016,p.28.

(٢) السيد عطية عبدالواحد، مبادئ واقتصاديات المالية العامة، النفقات العامة، الإيرادات العامة، الموازنة العامة، دراسة مقارنة بالفكر الإسلامي، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٠، ص ص ١٩-٢١.

(٣) عبدالحميد عبدالمطلب، اقتصاديات المالية العامة، الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٥، ص ١٨

(٤) أحمد فريد مصطفى وسهير محمد السيد حسن، النقود والتوازن الاقتصادي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ٢٠٠٠، ص ٤٦.

(١) وسائل السياسة النقدية الكمية:

* سعر الخصم:

هو سعر الفائدة التي يتقاضاه البنك المركزي مقابل عمليات إعادة خصم الأوراق التجارية أو مقابل قروض تقترحها البنوك التجارية بضمان الأوراق التجارية، وللبنك المركزي تحديد شروط الاوراق لقبول إعادة خصمها أو الإقراض بموجبها للتأثير على حجم الاحتياطي النقدي لدى هذه البنوك وعلى أسعار الفائدة والائتمان، ومن النشاطات الاعتيادية التي تقوم المصارف التجارية بها: خصم الاوراق التجارية للأفراد وفي حالات أخرى تقوم بإعادة خصمها لدى البنك المركزي وفي هذه الحالة يقوم البنك المركزي برفع سعر إعادة الخصم بهدف التأثير في القدرة الائتمانية للمصارف من أجل تقليل حجم السيولة المتداولة في السوق ويعد هذا الإجراء واحداً من الإجراءات لمكافحة التضخم، وفي حالات أخرى تقوم بإعادة خصمها لدي البنك المركزي وفي هذه الحالة يقوم البنك المركزي برفع سعر إعادة الخصم بهدف التأثير في القدرة الائتمانية للمصارف من أجل تقليل حجم السيولة المتداولة في السوق ويعد هذا الاجراء واحداً من الاجراءات لمكافحة التضخم^(١).

* عمليات السوق المفتوحة:

يقصد بها قيام البنك المركزي ببيع وشراء الأوراق المالية والتجارية في سوق النقد والمال للتأثير على حجم السيولة، ويتدخل كمشترياً لضخ مزيد من السيولة لتنشيط الائتمان ويتدخل كبائع لامتصاص السيولة والحد من الائتمان، ففي أوقات الرواج، وإذا ما أراد البنك المركزي أن يحد من قدرة البنوك التجارية على الاقتراض، فلا بد له أن يدخل السوق المفتوحة كبائع للأوراق المالية، فيكون بهذا الأجواء قد عمل على تخفيض أرصده البنوك بمقدار يعادل قيمه الأوراق التي تم بيعها مما يؤدي بالتالي إلى انخفاض قدره البنوك على خلق الائتمان، ونجاح هذه الوسيلة في الأوقات التضخمية يكون محدوداً بمقدار ما في محفظة البنك المركزي من أوراق ماليه يمكن التخلي عنها وبمدى استعداد البنك المركزي لتحمل الخسائر التي تنتج عن بيعه للأوراق المالية بأسعار أقل مما أشتراها^(٢).

* نسب الاحتياطي النقدي:

تحتفظ المصارف التجارية بجزء من الودائع لدى البنوك المركزية وكلما ارتفعت هذه النسبة كلما انخفضت القدرة الائتمانية لدى المصارف^(٣)

(1)Central Bank of the Republic of Turkey, Monetary and Exchange Rate Policy for 2008, December, 2007, PP.15.

(2)Frederic S. Mishkin, Monetary Policy Strategies for Latin America, 7617, March, 2000, p.22.

(٣) محمد سالم عبدالغفار، سياسة الإصلاح الاقتصادي وأثرها علي بعض المتغيرات الاقتصادية الكاللية، رسالة مقدمة للحصول علي درجة الدكتوراه، كلية الزراعة، جامعة المنصورة، ٢٠٠٥، ص ٢٧.

ولهذه النسب صورتين:

الصورة الأولى: نسبة الاحتياطي النقدي القانوني:

وهي تتمثل في رصيد البنك التجاري لدى البنك المركزي منسويًا إلى بعض الالتزامات المستحقة الأداء كالودائع والمستحق للبنوك^(١).

الصورة الثانية: نسبة السيولة^(٢):

وهي تتمثل فيما يلزم به البنك التجاري من احتفاظ بنسبه معينه من أصوله في صورة سيوله، ومن هنا يمكن استخدام هذه الأداء كوسيله من الوسائل التي يمكن بها مواجهه التضخم.

*** معدلات الفائدة:**

غالباً ما تقتزن معدلات الفائدة بمصادر التمويل المقترضة سواء أكانت هذه المصادر قصيرة، أم متوسطة، أم طويلة الأجل، إذ يخصص رأس المال في إطار النظرية المالية من خلال أسعار الفائدة، وتتفاوت هذه الأسعار حسب تفاوت أجال الاقتراض، فالفوائد على القروض قصيرة الأجل تكون أقل في حين تكون أسعار الفائدة على القروض طويلة الأجل مرتفعة بينما أسعار الفائدة على القروض متوسطة الأجل تكون بين السعيرين وتزداد أسعار الفائدة عند تزايد الطلب على رؤوس الأموال الحاصل عن الرواج الاقتصادي. وقد تتوفر فرص استثمارية تشجع المستثمرين على استغلال هذه الفرص الاستثمارية. ولتوقعات المستثمرين أثر واضح في زيادة الطلب على رؤوس الأموال، إذ تتجه توقعاتهم بأن الحالة الاقتصادية في تجسن وأن رواجاً اقتصادياً سيؤدي إلى توفر فرص استثمارية متاحة أمام المستثمرين ولذلك يزداد الطلب على رؤوس الأموال وعلى شكل قروض قصيرة الأجل الأمر الذي يؤدي إلى زيادة أسعار الفائدة القصيرة الأجل بشكل يفوق أسعار الفائدة على القروض طويلة الأجل خلافاً للقاعدة التي تقول أن أسعار الفائدة على القروض طويلة الأجل أكثر من الفوائد على القروض قصيرة الأجل، وتتأثر أسعار الفائدة بعدة عوامل يترتب على مؤثرات هذه العوامل أن يطلب المقرض (الدائن) علاوات تضاف إلى أسعار الفائدة الحقيقية ومن أبرز هذه العوامل^(٣).

(٢) وسائل السياسة النقدية النوعية:

فهي تتلخص بطريقة الإقناع لمدراء المصارف التجارية والمسؤولين فيها عن الانتماء المصرفي، بسياسة الدولة الهادفة إلى خفض السيولة المتداولة في الأسواق، وهذه السياسة فعالة في الدولة النامية بشكل أكبر مما في دول اخري^(٤).

(1) Gordon H. Sellon, Expectation and the Monetary Policy Transmission Mechanism, Federal Reserve Bank of Kansas City Economic Review, 2004, p.36.

(٢) ابراهيم لطفي عوض، ظاهرة الركود التضخمي في الاقتصاد المصري، دراسة تحليلية، رسالة دكتوراه، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، ٢٠٠٢، ص ٩٧.

(3) Guillermo Calvo, Frederic S. Mishkin, The Mirage of Exchange Rate Regimes for Emerging Market Countries, Journal of Economic Perspectives, Vol,17, No,4, 2003, p.27.

(٤) عبدالله محمد، السياسة الائتمانية وعلاقتها بالسياسة المالية في الاقتصاد المصري، رسالة مقدمة للحصول علي درجة الدكتوراه، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، ٢٠٠٢، ص ١١٧.

وفي إطار العمل علي تحقيق الهدف الرئيسي للسياسة النقدية وهو استقرار الأسعار وفقاً لما نص عليه القانون رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣، قررت لجنة السياسة النقدية في اجتماعاتها الدورية خلال السنة المالية ٢٠٠٦/٢٠٠٧ تحريك أسعار الفائدة الأساسية للبنك المركزي (سعرًا فائدة الإيداع والإقراض لليلة واحدة) بالزيادة. ويأتي ذلك في إطار العمل علي الحد من الضغوط التضخمية الناجمة عن تسارع معدل النمو الاقتصادي، وكذا تلك المرتبطة بالآثار والانعكاسات اللاحقة لصدمات العرض (تأثير مرض أنفلونزا الطيور وتداعياته، وتخفيض الدعم علي بعض المنتجات البترولية). ومع تزايد السيولة بالسوق نتيجة لزيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير مباشر، قام البنك المركزي في يناير ٢٠٠٧ بإعادة لامتصاص فائض هذه السيولة. وقد بلغ الرصيد القائم لتلك الأدوات ١٦٣.٦ مليار جنيه في نهاية يونيو ٢٠٠٧، مقابل ٩٣.٧ مليار جنيه في نهاية يونيو ٢٠٠٦. وقد أسفر تطبيق السياسة النقدية عن الحد من الضغوط التضخمية، حيث تراجع معدل التضخم السنوي المحسوب علي أساس الرقم القياسي العام لأسعار المستهلكين حضر ليبلغ ٨.٥% في يونيو ٢٠٠٧، وذلك مقابل ٩.٦% في سبتمبر ٢٠٠٦، ١٢.٤% في ديسمبر ٢٠٠٦، و١٢.٨% في مارس ٢٠٠٧. بالإضافة إلي اتساق سعر فائدة المعاملات بين البنوك لليلة واحدة (الهدف التشغيلي للسياسة النقدية) مع قرارات لجنة السياسة النقدية، حيث تحرك المتوسط المرجح لسعر فائدة المعاملات بين البنوك Overnight Interbank Rate في النصف الأسفل من إطار أسعار الفائدة الأساسية (Corridor) نظراً لفائض السيولة لدي الجهاز المصرفي، تحسن آليات انتقال تأثير السياسة النقدية، حيث أصبحت أسعار الفائدة علي ودائع وقروض العملاء أكثر استجابة لتغيرات أسعار الفائدة الأساسية للبنك المركزي. فقد بلغت أسعار الفائدة للودائع ذات أجل ثلاثة شهور نحو ٦.٦% في نهاية يوليو ٢٠٠٦، وارتفعت في أكتوبر ٢٠٠٦ لتبلغ ٦.٨%، وتراوحت بين ٦.٧% و ٦.٨% خلال الفترة من نوفمبر ٢٠٠٦ حتي يونيو ٢٠٠٧. هذا في حين كانت أسعار فائدة الإقراض لمدة سنة أقل مرونة، حيث تراوحت خلال العام بين ١١.٣% و ١١.٩%^(١).

وقد استهدفت السياسة المالية خلال السنة المالية ٢٠٠٦/٢٠٠٧ تدعيم النمو الاقتصادي مع العمل في الوقت ذاته علي مراعاة البعد الاجتماعي. ويعكس ذلك استمرار ارتفاع الأهمية النسبية للأجور والمزايا التأمينية والمعاشات والدعم ليمثل إجمالي تلك البنود ما يقرب من نصف إجمالي الإنفاق الحكومي، هذا بالإضافة إلي استمرار المضي قدماً في تنفيذ خطة تطوير وإصلاح النظام الضريبي والجمركي، فضلاً عن تبسيط الإجراءات، خاصة تلك المرتبطة بالنشاط الاستثماري، والاستمرار في تنفيذ برنامج الحكومة الإلكترونية^(٢).

(١) البنك المركزي المصري، التقرير السنوي، ٢٠٠٦/٢٠٠٧، ص ١٣، ١٤.

(٢) البنك المركزي المصري، التقرير السنوي، ٢٠٠٦/٢٠٠٧، ص أ، هـ.

وفي إطار السياسة النقدية التقييدية الاستباقية المؤقتة، والتي استهدفت السيطرة على الضغوط التضخمية، قامت لجنة السياسة النقدية في اجتماعها بتاريخ ٦ يوليو ٢٠١٧ برفع أسعار العائد الأساسية لدى البنك المركزي بمقدار ٢٠٠ نقطة أساس. ومع رصد اللجنة للتأثيرات الإيجابية لتلك السياسة قررت في اجتماعها بتاريخ (١٥ فبراير، ٢٩ مارس ٢٠١٨) الاتجاه إلى سياسة نقدية توسعية وخفض أسعار العائد الأساسية بمقدار ١٠٠ نقطة أساس في كل اجتماع. وفي اجتماعي اللجنة بتاريخ (١٧ مايو، ٢٨ يونيو) قررت الإبقاء على أسعار العائد الأساسية دون تغيير. وقد نجحت السياسة النقدية التي اتبعتها البنك المركزي في السيطرة على الضغوط التضخمية، حيث سجل المعدل السنوي للتضخم العام انخفاضاً ليصل إلى ١٤.٤% في نهاية يونيو ٢٠١٨ مقابل ٢٩.٨% في نهاية يونيو ٢٠١٧. ثم انخفض المعدل السنوي للتضخم مرة أخرى ليصل إلى ٢.١% في نهاية نوفمبر ٢٠١٩^(١).

ولذلك يرى الباحث:

ضرورة قيام الحكومة بعدة سياسات جديدة للحد من ارتفاع الأسعار محلياً مثل منع تصدير السلع الأساسية المنتجة محلياً وكذلك البحث عن بديل للسلع المستوردة من الدول الأوروبية حيث إن هناك بعض الدول العربية تنتج السلع نفسها بأسعار منافسة وتتلاءم مع أذواق المستهلكين المصريين .

(١) البنك المركزي المصري، التقرير السنوي، ٢٠١٧/٢٠١٨، ص ب، ج.

الخاتمة :

لقد مر الاقتصاد المصري خلال الفترة الماضية وابتداءً من أوائل عقد التسعينات بمراحل تطور أثرت في أدائه وأسلوب إدارته، وتميزت مصر خلال فترة ما قبل الإصلاح الاقتصادي بوجود معدل تضخم مرتفع زاد في كثير من الأحوال عن ٢٠.٧%، كما في عام ١٩٩١، ولذلك بدأت مصر خلال الفترة (١٩٩١-١٩٩٧) في تطبيق برنامج إصلاح مالي واقتصادي يهدف إلى تحول الاقتصاد المصري من اقتصاد يهيمن عليه القطاع العام إلى اقتصاد يعتمد على آليات السوق والقطاع الخاص، وحيث إن السيطرة على معدلات التضخم المرتفعة كانت من أولويات برنامج الإصلاح الاقتصادي فإن السلطات الاقتصادية قد أولت اهتماماً شديداً لمثل هذه الجزئية، ولذلك فإن السيطرة على معدلات التضخم المرتفعة تتطلب أحد أمرين هما: تقليص حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات، والذي يمكن إرجاعه إلى مزيد من الإفراط النقدي، أو زيادة حجم المعروض الكلي من السلع والخدمات، وحيث إن الاتجاه الثاني يتطلب قدرًا لا بأس به من الاستثمارات، وهو الأمر الذي يكون من الصعب تحقيقه في الأجل القصير، فلقد لجأت السلطات الاقتصادية إلى تبني الاتجاه الأول، والمتمثل في تخفيض حجم الطلب الكلي وامتصاص فائض السيولة النقدية من داخل السوق. من ناحية أخرى، كان الهدف الأساسي لتطبيق نظام الإصلاح الاقتصادي متمثلًا في ضرورة تحرير سوق الصرف الأجنبي من القيود الإدارية، بالإضافة إلى العمل على معالجة تشوهات هذا السوق من خلال توحيد أسعار الصرف المتعددة في سوق واحد يسمح بإنشاء شركات الصرافة للتعامل من خلاله بالبيع والشراء جنبًا إلى جنب مع وحدات الجهاز المصرفي. وخلال هذه الفترة زاد تدفق النقد الأجنبي من الخارج، كما تحول المدخرون بالنقد الأجنبي في مصر إلى الادخار بالعملة الوطنية فيما يعرف بعملية الدولار المعكوسة، وقد دعم من هذا الاتجاه استخدام مبيعات أدون الخزانة بأسعار مرتفعة، كما زاد حجم النقد الأجنبي ورؤوس الأموال الأجنبية المعروضة في هذا السوق. وقد دفع ذلك البنك المركزي إلى شراء فوائض النقد الأجنبي من القطاع المصرفي حتى لا يزيد سعر صرف الجنيه ويؤدي إلى إضعاف الميزة التنافسية لصادرات البلاد.

ولقد أعقب قرار تحرير سعر الصرف في أواخر يناير ٢٠٠٣ ارتفاع معدلات التضخم على امتداد عام ٢٠٠٣ واستمر في الارتفاع خلال الربع الأول والثاني من العام المالي ٢٠٠٤ ليسجل بنهاية العام ١٦.١%، حيث ساهم تدهور قيمة الجنيه المصري مقابل الدولار الأمريكي إلى ارتفاع أسعار الكثير من السلع المستوردة من الخارج بالإضافة إلى ارتفاع أسعار الكثير من المواد الخام والسلع الوسيطة الداخلة في إنتاج السلع النهائية المحلية، وقد أدى ذلك إلى ارتفاع المستوي العام للأسعار في الاقتصاد المصري بصفة عامة، سواء نتيجة الارتفاع الفعلي في تكلفة السلع والخدمات أو تعلق المنتجين والمصنعين بارتفاع السعر ومبالغتهم في رفع الأسعار.

وتعرض الاقتصاد المصري بعد ثورة ٢٥ يناير عام ٢٠١١ م لعدد من التحديات الداخلية والخارجية التي أدت إلى تفاقم المشاكل والاختلالات الهيكلية في الاقتصاد المصري، وأثرت سلبًا على أوضاع المالية العامة وميزان

المدفوعات وارتفاع مستويات الدين العام ونقص مستويات المعروض من النقد الأجنبي وتراجع الاحتياطات الدولية. وحرصاً من البنك المركزي المصري علي تحقيق الاستقرار النقدي استهدافاً لمستويات أدني من التضخم فقد قرر في ٣ نوفمبر ٢٠١٦ إتخاذ عدة إجراءات لتصحيح سياسة تداول النقد الأجنبي من خلال تحرير أسعار الصرف لإعطاء مرونة للبنوك العاملة في مصر لتسعير شراء وبيع النقد الأجنبي بهدف استعادة تداوله داخل القنوات الشرعية وإنهاء السوق الموازية للنقد الأجنبي، وقد دفعت هذه التطورات الحكومة في أواخر عام ٢٠١٦ إلي الإسراع بتبني برنامج متكامل للإصلاح الاقتصادي وذلك بهدف معالجة الاختلالات الهيكلية مدعوماً باتفاق قرض ممدد مع صندوق النقد الدولي لمدة ثلاث سنوات بقيمة ١٢ مليار دولار. وبالتالي بدأت تدفقات تحويلات المصريين العاملين بالخارج إلي داخل مصر مع زيادة عائدات السياحة بعد أن كانت منخفضة نتيجة الاضطرابات الأمنية بالإضافة إلي دول الخليج التي ساعدت مصر في هذه الفترة من دعم مادي من العملة الأجنبية ووضع ودائع في البنك المركزي. وبالتالي بدأ سعر الصرف في الثبات والاستقرار.

وأدي استقرار سعر صرف الجنيه إلي جذب الاستثمار، وإلغاء السوق الموازية (السوق السوداء)، وزيادة الاحتياطي النقدي الاجنبي حتي إذا كانت الزيادة زيادة وهمية أي من خلال الودائع والقروض، ولذلك فإن الاستغلال الأمثل لخفض سعر الجنية المصري عندما تكون أسعار المنتجات المصرية منخفضة مع وجود جودة ومنافسة عالية تؤدي إلي زيادة الطلب عليها وبالتالي زيادة الطلب علي الجنيه المصري، ولذلك هناك بعض الدول المنتجة تعتمد خفض سعر صرف عملتها لزيادة الطلب علي منتجاتها.

النتائج والتوصيات

قدم هذا البحث تحليلاً لمدى تطور معدلات التضخم في الاقتصاد المصري خلال الفترة ١٩٩١-٢٠٢٠، وفيما يلي النتائج التي توصل إليها الباحث، والتوصيات التي وضعت على أساسها.

أولاً: النتائج:

- ١ - أسهمت العوامل الداخلية والخارجية والاختلالات الهيكلية في بنيان الاقتصاد الوطني في توفير بيئة ملائمة ساهمت في تنامي الضغوط التضخمية في الاقتصاد المصري، وأدت إلى ارتفاع معدل التضخم السنوي إلى أعلى مستوى له خلال الفترة من ١٩٩١م إلى ٢٠١٧م مما أدى إلى حدوث ارتفاعات متوالية في مستويات الأسعار المحلية صاحبها تدهور شديد في مستوى معيشة شريحة كبيرة في المجتمع المصري.
- ٢- أدى الإصلاح النقدي في ظل برنامج الإصلاح الاقتصادي إلى تحسن وضع الحساب الجاري وانخفاض معدل التضخم، كما أن له آثاراً انكماشية على مستوى الناتج.
- ٣ - أوضحت الدراسة أن الاقتصاد المصري اقتصاد مفتوح علي العالم الخارجي حيث كان واضحاً دور سعر الصرف في التأثير علي معدل التضخم في مصر تأثيراً معنوياً. وهكذا أشارت الدراسة إلي أن تخفيض قيمة عملة مصر سوف يؤدي إلي زيادة تكلفة الواردات مما يزيد من سعر السلعة المنتجة محلياً ويمثل ذلك ضغطاً علي الأسعار المحلية في مصر فترتفع. ويؤدي استمرار تقلبات سعر صرف الجنيه المصري إلي الارتفاع المستمر في الأسعار المحلية مما يقود إلي التضخم. أضف إلي ذلك أن ارتفاع سعر الدولار الأمريكي يؤدي إلي زيادة التضخم بطريقة مباشرة بتأثيره علي ارتفاع أسعار الواردات من السلع التامة الصنع أو بطريقة غير مباشرة عن طريق ارتفاع أسعار الواردات من السلع الوسيطة.

ثانياً: التوصيات:

- في ضوء الدراسة السابقة ونتائجها تم التوصل إلى مجموعة من التوصيات التي تلقى الضوء على بعض العناصر التي يمكن الاستفادة منها في خفض معدل التضخم و تحقيق الاستقرار والنمو بالاقتصاد المصري:
- ١ - أن أي إجراءات توضع لمواجهة التضخم ينبغي ألا تركز علي وسائل من شأنها القضاء علي مظاهره الخارجية دون القضاء علي المسببات الأصلية لظاهرة التضخم. بمعنى أن يكون الهدف النهائي لأي برنامج جاد للسيطرة علي ارتفاع معدلات التضخم هو القضاء علي الجذور والأسباب الحقيقية لهذا الارتفاع.
 - ٢- أنه يجب عدم استخدام أسلوب التمويل التضخمي لسد عجز الموازنة العامة للدولة والذي يؤدي بدوره إلي التوسع المستمر في عرض النقود ويقود إلي التضخم.
 - ٣- ضرورة السيطرة علي معدلات التضخم من خلال استخدام أدوات السياستين المالية والنقدية في ضبط التضخم.

المراجع

١ - الكتب العامة:

- ١- السيد عطية عبدالواحد، مبادئ واقتصاديات المالية العامة، النفقات العامة، الإيرادات العامة، الموازنة العامة، دراسة مقارنة بالفكر الإسلامي، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٠.
- ٢- سعيد الخضري، الاقتصاد النقدي والمصرفي، الناشر: مؤسسة عز الدين للطباعة والنشر، ١٩٩٩.
- ٣- عصام حسنى محمد عبد الحليم، الوسيط فى المالية العامة ، كلية الحقوق، جامعة بنها، ٢٠١٨.
- ٤- _____، الوسيط فى النظريات الاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة بنها، ٢٠١٨.

٢ - الكتب المتخصصة:

- ١- أحمد صالح الصعيدي، الأثار الضريبية للتضخم ، مع التطبيق علي أحكام القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ بشأن الضريبة علي الدخل ،كلية الحقوق ، جامعة المنوفية ، مطبعة النهضة ، بدون تاريخ.
- ٢- عبدالحميد عبدالمطلب، اقتصاديات المالية العامة، الدار الجامعية، الاسكندرية، ٢٠٠٥.
- ٣- نسرين عبد الحميد نبيه ، قاطرة الركود والتضخم الاقتصادي إلى أين هل إلى مجاعة أم الى توارث دولي وكلاهما نهاية واحدة ، الطبعة الاولى ٢٠١٠ .

٣ - الرسائل الجامعية (ماجستير - دكتوراه)

- ١- ابراهيم لطفي عوض ، ظاهرة الركود التضخمي في الاقتصاد المصري ، دراسة تحليلية ، رسالة دكتوراه ، قسم الاقتصاد ، كلية التجارة ، جامعة الزقازيق ، ٢٠٠٢.
- ٢- أحمد رمزي محمد عبد العال، معدلات الدولة وفاعلية السياسة النقدية في مصر، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في اقتصاديات التجارة الخارجية، كلية التجارة وإدارة الأعمال، قسم الاقتصاد والتجارة الخارجية، جامعة حلوان، ٢٠١٠.
- ٣- أحمد فوزي السيد الخولي، دور الإصلاح الضريبي في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لمصر، رسالة مقدمة للحصول علي درجة الدكتوراه في الحقوق، كلية الحقوق، قسم الاقتصاد والمالية العامة، جامعة الاسكندرية، ٢٠١٥.
- ٤- أحمد محمد عادل عبد العزيز، أثر سعر الفائدة على التضخم في ظل برنامج الإصلاح الاقتصادي في مصر (دراسة قياسية)، رسالة مقدمة للحصول علي درجة الدكتوراه جامعة الأزهر، كلية التجارة، قسم الاقتصاد، بدون تاريخ.
- ٥- حسين عبدالمنعم حسين الزهوي، دراسة اقتصادية قياسية لمحددات التضخم في مصر خلال الفترة (١٩٨٦-٢٠٠٦)، رسالة مقدمة للحصول علي درجة الماجستير في الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، أكتوبر ٢٠١٠.

- ٦- خالد بن عبدالله بن محمد المصلح، التضخم النقدي في الفقه الإسلامي ، رسالة دكتوراه ، كلية الشريعة، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٤.
- ٧- داليا أمين مصطفى، دراسة أثر التضخم الاقتصادي علي النشاط السياحي في مصر، رسالة مقدمة للحصول علي درجة الدكتوراه في الدراسات السياحية، كلية السياحة والفنادق، قسم الدراسات السياحية، جامعة حلوان، ٢٠٠٩.
- ٨- سعيد هتهات، دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر، رسالة مقدمه لنيل شهادة الماجستير في الماجستير في العلوم الاقتصادية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، جامعة قاصدي مباح، ورقلة، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، قسم علوم اقتصادية، ٢٠٠٥/ ٢٠٠٦.
- ٩- عباسي نصيرة، تأثير التضخم في التحليل المالي للمؤسسة، رسالة مقدمه لنيل شهادة الماجستير، فرع تسيير، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، ٢٠٠٤-٢٠٠٥ .
- ١٠- عبدالله محمد، السياسة الائتمانية وعلاقتها بالسياسة المالية في الاقتصاد المصري، رسالة مقدمة للحصول علي درجة الدكتوراه، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، ٢٠٠٢.
- ١١- عصام حسنى محمد عبدالحليم، تحرير اقتصاديات الدول النامية في ظل نظام الخصخصة مع التطبيق على مصر، رسالة مقدمة للحصول علي درجة الدكتوراه، كلية الحقوق، جامعة بنها، ٢٠٠٨.
- ١٢- محمد سالم عبدالغفار، سياسة الإصلاح الاقتصادي وأثرها علي بعض المتغيرات الاقتصادية الكالئية، رسالة مقدمة للحصول علي درجة الدكتوراه، كلية الزراعة، جامعة المنصورة، ٢٠٠٥.
- ١٣- محمد عبدالغفار، أثر التمويل الخارجي علي الادخار المحلي في مصر، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، ١٩٩٢.
- ١٤- محمد عزت محمد إبراهيم غزلان ، دور السياسة النقدية في التنمية والاستقرار الاقتصادي في البلاد النامية مع التركيز على الاقتصاد المصري خلال الفترة ١٩٧٣ - ١٩٨٣، رسالة مقدمة للحصول على درجة الدكتوراه في فلسفة الاقتصاد ، جامعة الإسكندرية كلية التجارة ، قسم الاقتصاد، ١٩٩٣.
- ١٥- مصطفى محمد عثمان، أثر تغيرات سعر الصرف علي مصادر تمويل عجز الموازنة العامة، رسالة مقدمة للحصول علي درجة الدكتوراه، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ٢٠٠٦.
- ١٦- منى محمود حسين إبراهيم محمد عليوة، استقرار الأسعار كهدف للسياسة النقدية في مصر، رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في الاقتصاد، جامعة الزقازيق، كلية التجارة، قسم الاقتصاد، ٢٠٠٩ .
- ١٧- نايف أحمد العليان الشبول، التضخم في الاقتصاد الأردني، دراسة تحليلية لأسبابه وقياسه وعلاجه، في الفترة من ١٩٦٧-١٩٧٧، رسالة مقدمة للحصول درجة الماجستير في الاقتصاد، جامعة عين شمس، كلية التجارة، قسم الاقتصاد، بدون تاريخ.
- ١٨- هبة عبد المنعم على محمد، ديناميكية التضخم: دراسة مقارنة مع إشارة خاصة للاقتصاد المصري، دراسة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الاقتصاد، بدون تاريخ.

- ١٩- هدية عبد العلي هدية، انعكاسات سياسة الاصلاح الاقتصادي علي أداء الجهاز المصرفي المصري، رسالة مقدمة للحصول علي درجة الماجستير، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، ٢٠٠٨.
- ٢٠- يوسف فالح الحنيطي، أثر التضخم المستورد على التضخم المحلي والتجارة الخارجية في الأردن، رسالة مقدمه للحصول علي درجة الماجستير في الاقتصاد، جامعة اليرموك، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، قسم الاقتصاد، ١٩٩٦.

٤ - المقالات - الأبحاث - المؤتمرات

- ١- أحمد السيد عبد اللطيف حسن، محددات التضخم في مصر الفترة من ١٩٨١ - ٢٠١١ أسلوب التكامل المشترك، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد الثاني - إبريل ٢٠١٢ - المجلد الاول.
- ٢- أحمد فريد مصطفى وسهير محمد السيد حسن، النقود والتوازن الاقتصادي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ٢٠٠٠.
- ٣- التضخم الاقتصادي . حالات ومفاهيم، قسم البحوث والدراسات الاقتصادية، منتدى الاعمال الفلسطيني، ابريل ٢٠١١.
- ٤- ربيع محمود الروبي، المنهج الإسلامي في الإدخار والاستثمار، ندوة التربية الاقتصادية والإنمائية في الاسلام، ندوة منعقدة بمركز صالح كامل الاقتصادي الاسلامي بجامعة الأزهر، مركز الدراسات المعرفية والانمائية، في الفترة من ٢٧-٢٨ يوليو ٢٠٠٢.
- ٥- محمد طاهر نصير، باسم محمد اللوزي، التضخم في الأردن، أسبابه وآثاره (١٩٨٠-٢٠٠٦)، مجلة الدراسات المالية والتجارية، تصدرها كلية التجارة - جامعة بنى سويف، العدد الثاني، ٢٠٠٧.
- ٦- محي الدين علم الدين إسماعيل، العمليات الائتمانية في البنوك وضماناتها، مجلة هيئة قضايا الدولة، العدد الثالث، السنة الخامسة والثلاثون، يوليو/ديسمبر، ١٩٩١.
- ٧- مركز أضواء للبحوث والدراسات الاستراتيجية، التضخم(ماهيته - مفهومه - أشكاله- كيفية قياسه- آثاره) ١٩٩٧.

٥ - التقارير والنشرات

- ١- البنك الاهلي المصري، النشرة الاقتصادية، أعداد وسنوات متفرقة.
- ٢- البنك المركزي المصري، التقرير السنوي، أعداد وسنوات متفرقة.
- ٣- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء عام ٢٠١٦.
- ٤- النشرة الإحصائية الشهرية للبنك المركزي المصري، أعداد وسنوات متفرقة.

ثانياً : المراجع الأجنبية :

- 1- Arestis, Philip, Luiz Fernando de Paula; Fernando Ferrari-Filho, " Inflation Targeting In Emerging Countries: The Case of Brazil" ,2005.
 - 2- Bordo, M., "Exchange rate regimes: Choice in Historical perspective", International Monetary Fund, WP. No.,160, March,2003.
 - 3- Central Bank of the Republic of Turkey, Monetary and Exchange Rate Policy for 2008, December, 2007.
 - 4- Ferya Kadioglu and et al. " Inflation Targeting in Developing countries ", The Central bank of Republic of Turkey Research department , Discussion paper , 2000.
- ٣٧-
- 5- Frederic S. Mishkin, Monetary Policy Strategies for Latin America, 7617, March, 2000.
 - 6- Frederic s.Mishkin and Adam S.posen, " Inflation Targeting : lesson from four countries NBER Working Paper , 1997 .
 - 7- G.R. Steele, The Money Economy: Mercantilism, Classical Economics And Keynes General Theory, American Journal of Economics and Sociology, 1998.
 - 8- Gisbert Bulk "Indirect Tax in 2016, A review of global indirect tax developments and issues", Ernest & Young (EY) publication, Feb.2016.
 - 9- Gordon H. Sellon, Expectation and the Monetary Policy Transmission Mechanism, Federal Reserve Bank of Kansas City Economic Review, 2004.
 - 10- Guillermo Calvo, Frederic S. Mishkin, The Mirage of Exchange Rate Regimes for Emerging Market Countries, Journal of Economic Perspectives, Vol,17,No,4,2003.
 - 11- Mishkin , Frederic, " From Monetary Targeting to Inflation Targeting : lessons from the Industrialized countries " , 2000.
 - 12- Mohatny ,M.S. and Philip Turner, "Monetary Policy Transmission in Emerging Market Economies : What Is New?" In Transmission Mechanisms For Monetary Policy In Emerging Market Economies ,BIS Papers No.35,2008.

- 13- Mokher, Nevine Eid, Optimal Inflation Rate in Developing countries , Economic Department, Faculty of Economics and Political Science ,Cairo University, 2001.
- 14- Randall Wray, Money And Inflation, Center for Full Employment and price Stability, University of Missouri–Kansas City, Working paper No. 12,2000.
- 15- Seth B. Carpenter and Joe Lange Money Demand And Equity Markets, Board of Governors of the Federal Reserve System, Cornerstone Research,2002.
- 16- Stiglitz, Josef E. " The Failure of Inflation Targeting", Daily News, Egypt, May8, 2008.
- 17- Taylor, John B. "Monetary Policy. in Emerging Market Countries with Implication for Egypt" The Egyptian Center for Economic Studies Distinguished Lecture series 23, May 2005.

قائمة الجداول

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
٦	تطور معدلات التضخم (الرقم القياسي لأسعار المستهلكين في حضر الجمهورية) في مصر خلال الفترة من ١٩٩٠ م إلى عام ٢٠٢٠ م	جدول رقم (١)

قائمة الأشكال

رقم الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
٧	معدل التضخم (الرقم القياسي لأسعار المستهلكين في الحضر) في مصر من عام ١٩٩٠ الي عام ٢٠٢٠	شكل رقم (١)
١٧	رسم توضيحي للعلاقة التبادلية بين معدل التضخم وكل من سعري الفائدة والصرف	شكل رقم (٢)
٢٢	يوضح ظاهرة عدم مرونة العرض بالنسبة للطلب	شكل رقم (٣)

قائمة المحتويات

الصفحة	الموضوع
٢	المقدمة:
٣	المبحث الأول: التضخم الاقتصادي.....
١٨	المبحث الثاني: أنواع وأسباب التضخم وإجراءات الحد منه.....
٣٢	الخاتمة:
٣٤	النتائج والتوصيات: